

تحرير عنوان «صحيح البخاري» عند ابن حجر العسقلاني

صلاح فتحي هَلَل

تمهيد

الحمدُ للَّه رَبِّ العالمين، «حمدًا كثيرًا طَيِّبًا مباركًا فيه»، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، صَلِّ اللهمَّ وسَلِّم وبَارِكْ عليه ﷺ، وارْضَ اللهمَّ عَنْ آلِه وصَحْبِه الغُرِّ الميامين رضي الله عنهم، ومَنْ تَبِعَهم بإحسانٍ إلى يومِ الدِّين.

وبعد:

فقد شغلَ ابنُ حجر الناسَ بأعماله حول «صحيح البخاري»، وأَبْهَرَهم بما حَوَتْه مِن علومٍ؛ افترعَ بعضها، فلم يسبقه أحدٌ إليها، مثلما فعلَ في «تغليق التعليق».

وكيف لا يفعل وقد لازَمَ «الصحيح»، ودَخَلَهُ بكُلِّيَّتِه، فلم يخرج مِنه مذْ دخلَ فيه، فلمّا هَيَّأَ اللهُ له أسبابَ «الفتح» وأَدْخَلَهُ مِن بابِه؛ عكفَ عليه، مشغولًا به عن غيره، تاركًا لأجلِه ما كان ابتدأه قبله.

وفي هذا يقول السخاويُّ بعدما ذَكَرَ مصنَّفات ابن حجر: «وقد ظفرتُ بخطِّه الاعتذار عن الاهتمام بما لم يكمله منها، حيث قال: وأشياء شُرِع في الكثير منها

ولم تكمل، وشغل عن التشاغل بها (شرح البخاري)، وكلُّ الصيد في جوف الفرا. انتهى»[١].

وعلى الرغم مِن كثرة مُصَنَّفاته، وتنوُّع موضوعاته؛ لكنَّه بَقِيَ مُحِبًّا لأعماله حول «الصحيح»، شاهدًا لها، يقول: «إِنَّ أحسنَ مؤلَّفاتي (الشرح) و(تغليق التعليق) و(اللسان)»[٢].

وكما طار في الناسِ قولهم: «لا هجرة بعد الفتح»؛ فقد رأى بعضُهم أنْ لم يسبقه أحدٌ أيضًا؛ لجميل صُنْعِه، وعظيم إبداعه؛ فقال ابنُ الشِّحْنَةِ: «وأَلَّف في فنون الحديث كتبًا عجيبة، أعظمها (شرح البخاري)، وعندي أنَّه لم يشرح (البخاري) أحدٌ قبله؛ فإِنَّه أَتَى فيه بالعجائب والغرائب، وأَوْضَحَهُ غاية الإيضاح، وأجابَ عن غالبِ الاعتراضات، ووجَّه كثيرًا ممَّا عَجَزَ غيرُه عن توجيههِ»[٣].

والرابط الثابت بين هذه الأقوال وغيرها؛ هو الثناء والإشادة بأعماله حول «الصحيح» الذي صَحِبَهُ دهرًا طويلًا، تأليفًا في شرحه وأبحاثه وقضاياه، أو قراءة وروايةً له.

ومِن عجبٍ أنْ ينتهي مِن كتابه «هُـدَى السَّاري» الذي جَعَلَهُ مقدمةً لشرحه «فتح الباري»، فيأتي على هذا المنوال الزاخر، الكاشف عن طول خبرةٍ وممارسةٍ «للصحيح» قبل التصدِّي لشرحه؛ فكيف به بعده؟

وكان ابن حجر قد أتمّ تصنيف «الهُدَى» سنة ٨١٣ أي قبل وفاته سنة ٨٥٢ بنحو ٣٩ عامًا[٤]، قُرِئَ عليه الكتاب في هذه المدة مراتٍ عديدة، أوردتُ منها - فيما يأتي

(١) «الجواهر والدرر» (٢/ ٦٩٦).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٢٩).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ينظر: ما يأتي في «المبحث الأول»: أثناء «٥ - مخطوطة شهيد علي»، «١١ - مخطوطة قليج علي».

- تسعًا مُتَّشِحَةً بخطِّ ابن حجرٍ عليها.

واتسعتْ أعمالُ ابنِ حجر وتنوَّعَتْ حول البخاري وكتابه، وأضحى مِن ذوي الأمر في شأن «الصحيح»، يُسْمَع له ويُطَاع، وتَـدَاوَل الناس كلامَه، وقَلَّدوه في اختياراته وتحريراته، وهو بذلك حقيقٌ جدير.

وصار كتابه «الهُدَى» هدايةً لكلِّ راغبٍ، وكفايةً لكلِّ طامعٍ في معرفة «الصحيح»، بدايةً مِن اسمه وعنوانه، مرورًا بتغليق التعليق والكلام على المشتبه والمبهمات، والجواب عمَّن طُعِنَ عليه بنوع طعنٍ، وعدد أحاديث الكتاب، ومناسبات التراجِم؛ إلخ، وصولًا في نهايته إلى ترجمة البخاري.

ومِن ثَمَّ لم يكن مستغربًا أنْ يقتبس منه الشيخان القاسمي وعبد الغني عبد الخالق؛ تسميته «الصحيح».

وهو الاسم الذي انتقدَه الشيخ عبد الفتاح أبو غدة على ابنِ حجرٍ[١]، ورأى «أنَّ الحافظ ابن حجر رحمه اللَّه تعالى؛ كتبَ هذا الاسم في حال شُغْل خاطرٍ» إلخ[٢].

ومِن ثَمَّ رأيتُ النّظر في قضية ما وقع في «الهُدَى» أولًا، مع تحرير العنوان المعتمد عند ابن حجرٍ ثانيًا.

وذلك مِن خلال تمهيدٍ ومبحثين، وخاتمةٍ؛ كالتالي:

فأما التمهيد: ففي موضوع البحث.

(١) «تحقيق اسمَي (الصحيحين) واسم (جامع الترمذي)» (ص ٩).

(٢) المصدر السابق (ص ١١). وقال بعده: «ومِن العجب كلِّ العجب أنَّ هذا الاسم لكتاب (صحيح البخاري) لم يُثْبَت على نسخةٍ مِن طبعات الكتاب التي وقفتُ عليها، وحقُّه أنْ يُثْبَت على وجه كلِّ جزءٍ مِن أجزائه؛ ليدلّ على مضمونه بالاسم العَلَمِي الذي سمَّاه به مؤلِّفه الإمام البخاري رضي الله عنه». ثم ذكر وقوفه بعد ذلك على كلام القاسمي الآتي بنحوه.

والمبحث الأول: النَّظَر فيما وقعَ في «الهُدَى» لابن حجر.

والمبحث الثاني: عنوان «صحيح البخاري» المختار عند ابن حجرٍ العسقلاني.

ولا أزعم فيما كتبتُه عصمةً مِن زللٍ وعثار، إنَّما هو نظرٌ واجتهاد، يخطئ وقد يُصيب، وأناشد مَن وقف فيه على ما يكرهه لأخيه؛ أنْ يتفضَّل بإصلاحه، وليُفِدْ بالصواب مشكورًا مأجورًا إنْ شاء اللَّه تعالى.

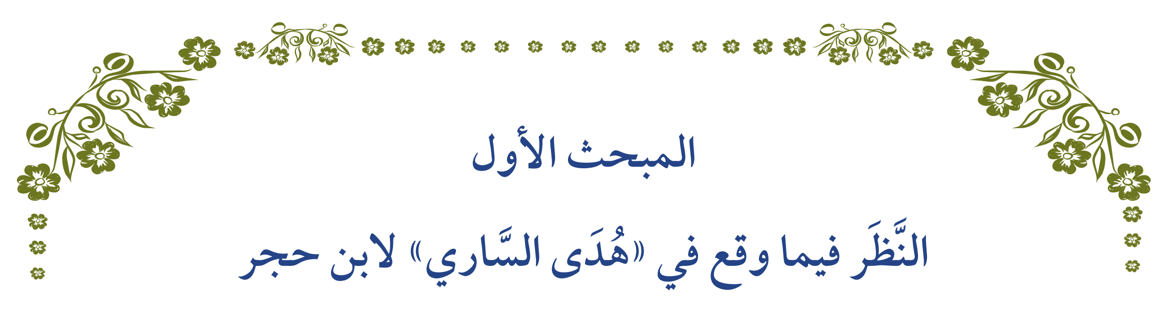
وأُقَدِّمُ بين يدي ذلك كلّه الترحُّم والثناء والاستغفار لمَن سَلَف مِن أهل العلم، والدعاء بطول الحِفْظ والصيانة لمَن تشرفنا ببقائهم، أجزلَ اللَّه عطاءهم جميعًا، وجعلَ لهم لسان صدْقٍ في الآخرين، وشملني ووالِدَيَّ معهم برحمته ورضوانه.

وأخيرًا أسأل اللَّه عز وجل أنْ يجزي عني خيرًا كلَّ مَن أفادني في هذا البحث بنسخةٍ خطّيَّة، أو دلالةٍ على نسخةٍ، وفي مقدمتهم صاحب الإفضال والمودّة الشيخ عادل العوضي، الذي تكرَّم عَلَيَّ بكثيرٍ مِن مخطوطات «هُدَى السَّاري»، فاللَّه يجزيهم خير الجزاء، ويجزل لهم العطاء والمثوبة.

والحمد للَّه رب العالمين.

صلاح فتحي هَلَل

١/ ٥/ ١٤٤١



المبحث الأول

النَّظَر فيما وقع في «هُدَى السَّاري» لابن حجر

◉ «هُدًى» أم «هَدْي» ؟

«**هُدَى السَّاري**» بضم الهاء وفتح الدال، هكذا ورد مضبوطًا بخطِّ ابن حجر، على ظهرية مخطوطة الظاهرية (رقم ٨٢٣):



ومخطوطة مراد ملا (رقم ٤٨٨):

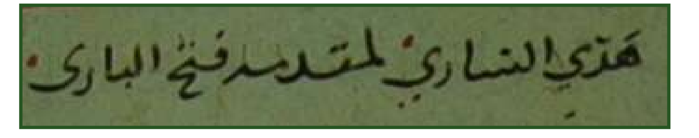


وهي فرع من الظاهرية كما سيأتي بعد قليل.

وكذا في آخر مخطوطة داماد إبراهيم (رقم ٣٠٨)، وستأتي صورتها في «المبحث الأول: ١٧». خلافًا لمخطوطة جار اللَّه (رقم ٤٢٥):



نعم ورد الفتح أيضًا على ظهرية مخطوطة الحرم المكي (رقم ١٢٦٦):



بَيْدَ أنَّه قد وردَ في آخرها مضمومًا بخطِّ ابن الخطيب:



فالصواب الضمّ؛ لوجوده مكتوبًا بخطِّ ابن حجر؛ فهو أدرى الناس بمراده.

⦿ وقد وقع في «الهُدَى» ما نصه:

«تقرَّر أنَّه التزم فيه الصحة، وأنَّه لا يُورد فيه إلَّا حديثًا صحيحًا، هذا أصلُ موضوعه، وهو مستفادٌ مِن تسميته إيَّاه (**الجامع الصحيح المسند مِن حديث رسول اللَّه ﷺ وسُننه وأيّامه**) وممَّا نَقَلْنَاه عنه مِن رواية الأئمة عنه صريحًا» إلخ[1].

هكذا وقع اسمه في مطبوع «**هُدَى السَّاري**»، وهكذا ورد مِن قبلُ في نسخ الكتاب الخطِّيَّة التي رأيتُها؛ وعلى تسعةٍ منها خطّ ابن حجر، مع اختلافها في تاريخ الكتابة[2].

(١) «هُدَى السَّاري» (ص ٨ ط: السلفية) (١/ ١٠ ط: شيبة) (١/ ١١ ط: طيبة) (١/ ١١ ط: الرسالة).

(٢) ذكرتُ هنا ٢٠ نسخة، منها ٩ عليها خط ابن حجر العسقلاني، **وهناك غيرها مما وقفتُ عليه مِن نسخ «الهُدَى» لم يخرج عن الوارد في النسخ المذكورة؛ ومنها:** مخطوطة دار الكتب المصرية (رقم ٤٩٣ حديث تيمور). ومخطوطة دار الكتب المصرية أيضا (رقم ٣٤٥ حديث). ومخطوطة جامعة الرياض (رقم ٢٤٥٦). ومخطوطة داماد إبراهيم (رقم ٣١٠)، ومخطوطة مكتبة علي بن يوسف بن تاشفين (رقم ٣٠٤).

* **وتجدر الإشارة لنسخٍ أخرىٰ وقفتُ عليها فلم أستفد منها؛ إذْ وجدتُها: إمّا قطعةً مِن الكتاب، وإما مبتورةً مِن أولها، فلم يَرِد فيها الموضع المطلوب، ومِن ذلك:**

مخطوطة داماد إبراهيم (رقم ٣١١)، وهي عبارة عن جزءٍ مِن الكتاب. ومخطوطة جامعة الملك سعود (رقم ٣٠١٥)، وقد فُرِغَ مِن كتابتها - كما في آخرها - سنة ٨٥٨ أي بعد وفاة المؤلِّف بنحو ستة أعوام.

مخطوطة خزانة كوبريلي (رقم ٤٥٧)، وقد فُرِغَ مِن كتابتها - كما في آخرها - سنة ٨٦٦، أي بعد وفاة المؤلِّف بنحو ١٤ عامًا.

* **ورأيتُ نسخًا أخرىٰ وردتْ في «الفهرس الشامل» ضمن مخطوطات «هُدَىٰ السَّاري»، فلما وقفتُ عليها وجدتُها أجزاءً مِن «فتح الباري» لابن حجر. ومِن ذلك:** مخطوطات داماد إبراهيم باشا من (رقم ٣١٢) إلىٰ (٣٢٢)، ومخطوطة مكتبة علي بن يوسف بن تاشفين (رقم ٦٧٨).

* وأوعب مِن سرد أماكن نُسَخ «الهُدَىٰ»: مؤلِّفو «الفهرس الشامل: الحديث النبوي الشريف» (٣/ ١٧٢٧- ١٧٢٩)، وفضيلة الشيخ محمد السريع في مقاله «أهم النسخ الخطية مِن كتاب (هُدَىٰ السَّاري) للحافظ ابن حجر»، تقبَّل الله مِن جميعهم، وأجزل عطاءهم ومثوبتهم. وقد ذَكَروا في «الفهرس الشامل» ٦٨ نسخة وقفتُ منها علىٰ ٤٠، فإذا ١٢ مِن بينها كما ترىٰ خاصة بـ«فتح الباري»، فليُصْلحه ثمّة مَن أراد.

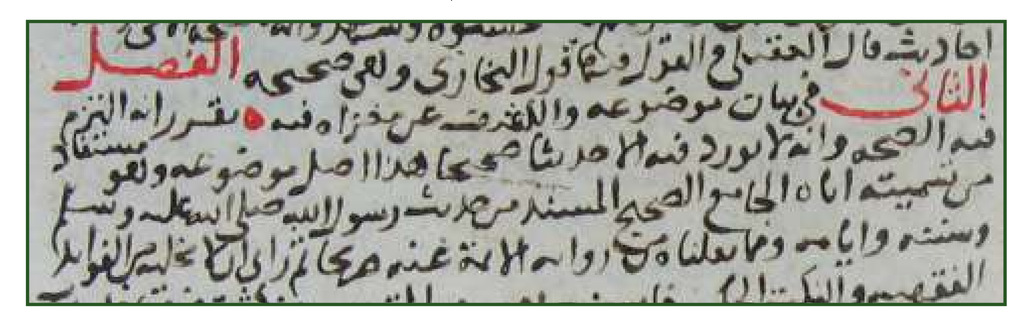
وهي كالتالي:

(١) مخطوطة المكتبة الظاهرية (رقم/ ٨٢٣) [ق/ ٤/ أ]:

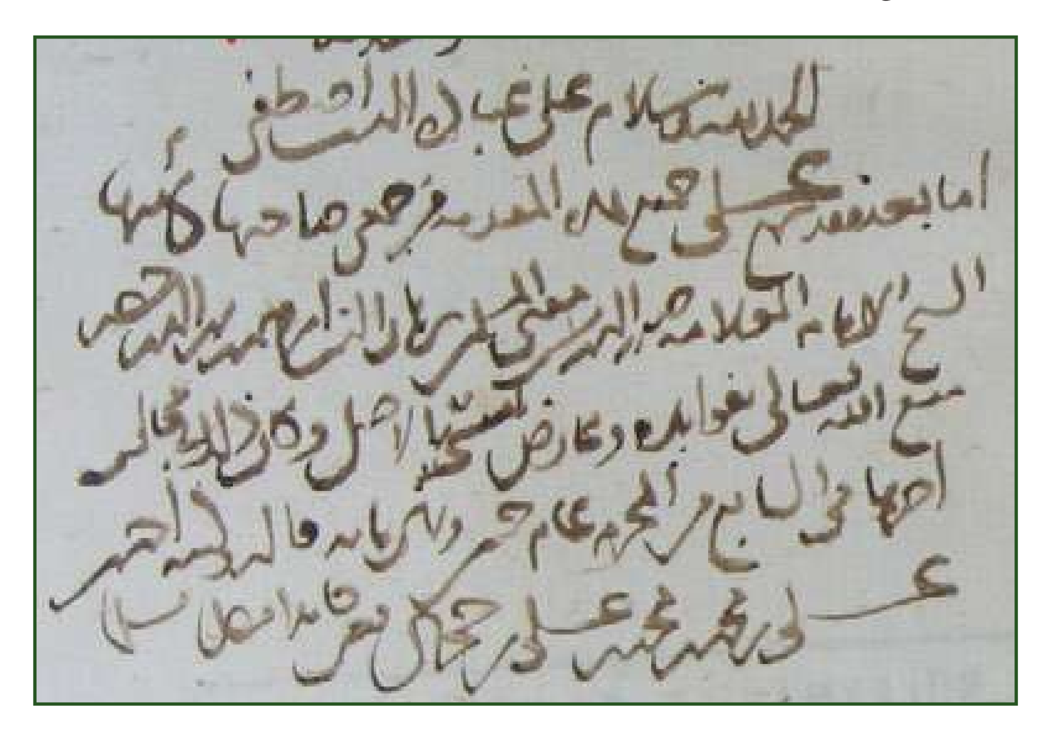
وهي نسخة نفيسة انتُسِخَتْ للإمام البقاعي، تلميذ الإمام ابن حجر، وفُرِغ مِن كتابتها يوم الأربعاء ثالث شهر صفر سنة ٨٥١، أي قبل وفاة ابن حجر ليلة السبت ١٨ ذي الحجة ٨٥٢؛ بعامين إلَّا يسيرًا.

ثم قرأها البقاعي على ابن حجر، في ربيع الأول سنة ٨٥٢، أي قبل وفاة ابن حجر بنحو ثمانية أشهر، وكتب له ابن حجر بخطِّه في آخرها إجازةً بهذا الكتاب وبغيره.

(٢) مخطوطة طرخان والدة السلطان (رقم/ ٥٥) [ق/ ٤/ ب]:



وهي نسخة نفيسة كتبها بخطِّه البرهان ابن خضر وعـارَضَ النسخةَ بالأصل، وسَمِعَها على ابن حجر، في مجالس آخرها في المحرم سنة ٨٥٠، كما وقع ذلك في آخرها بخطِّ ابن حجر:



أي قبل وفاة ابن حجر بنحو عامين.

وكان البرهان ابن خضر مِن «رؤوس المجلس» كما وصفه السخاوي(١)، وقد تُوفِّي في المحرم مِن السنة التي تُوفِّي فيها ابن حجر ٨٥٢.

(٣) مخطوطة رئيس الكتاب (رقم/ ٧٠) [ق/ ٤/ أ]:

(١) «الجواهر والدرر» (٢/ ١١٨٨). والمراد أنّه كان مِن رؤوس مجلس ابن حجر.

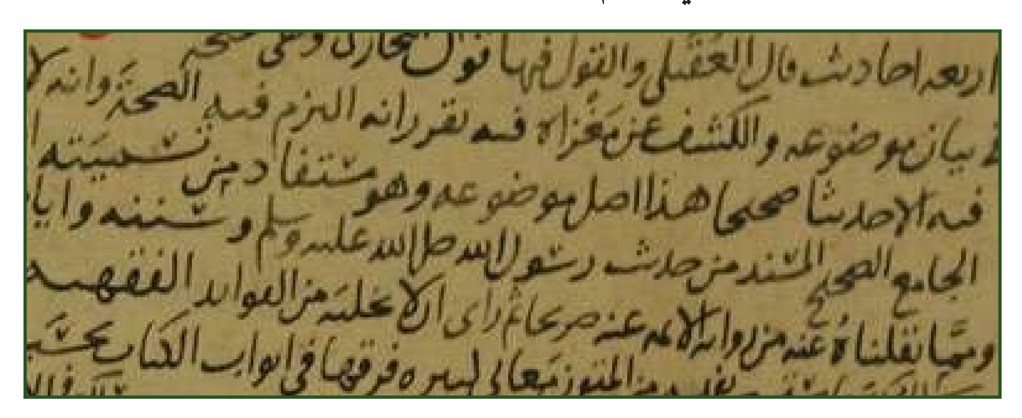
وهي بخط المنوفي، كتبها للقلقشندي، وفرغ مِن كتابتها سنة ٨٤٧، ثم عَارَضَها القلقشندي وقرأها على ابن حجر، وسمعها معه جماعةٌ؛ منهم يوسف ابن شاهين سبط ابن حجر، وعارَضَ نسختَه أيضًا. وفي آخرها قيد القراءة والمُقَابَلَة بخط ابن حجر مع إجازته للقلقشندي.



(٤) مخطوطة الإسكوريال (رقم/ ١٤٤٩) [ق/ ٢/ ب]:

كتبها بيده محمد بن موسى بن عمران الغزي(١) في مجلس ابن حجر بالقاهرة المحروسة، وكان الفراغ مِن كتابتها يوم الاثنين ١٧ ربيع الآخر سنة ٨٤٥، وفي آخرها قيد بخط ابن حجر يفيد سماعها عليه في ٢٩ شعبان سنة ٨٤٦، أي قبل موته بنحو ست سنين.

(٥) مخطوطة شهيد علي (رقم/ ٤٣٢) [ق/ ٤/ أ]:



بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه تقرر انه الجزم فيه الصحة وانه

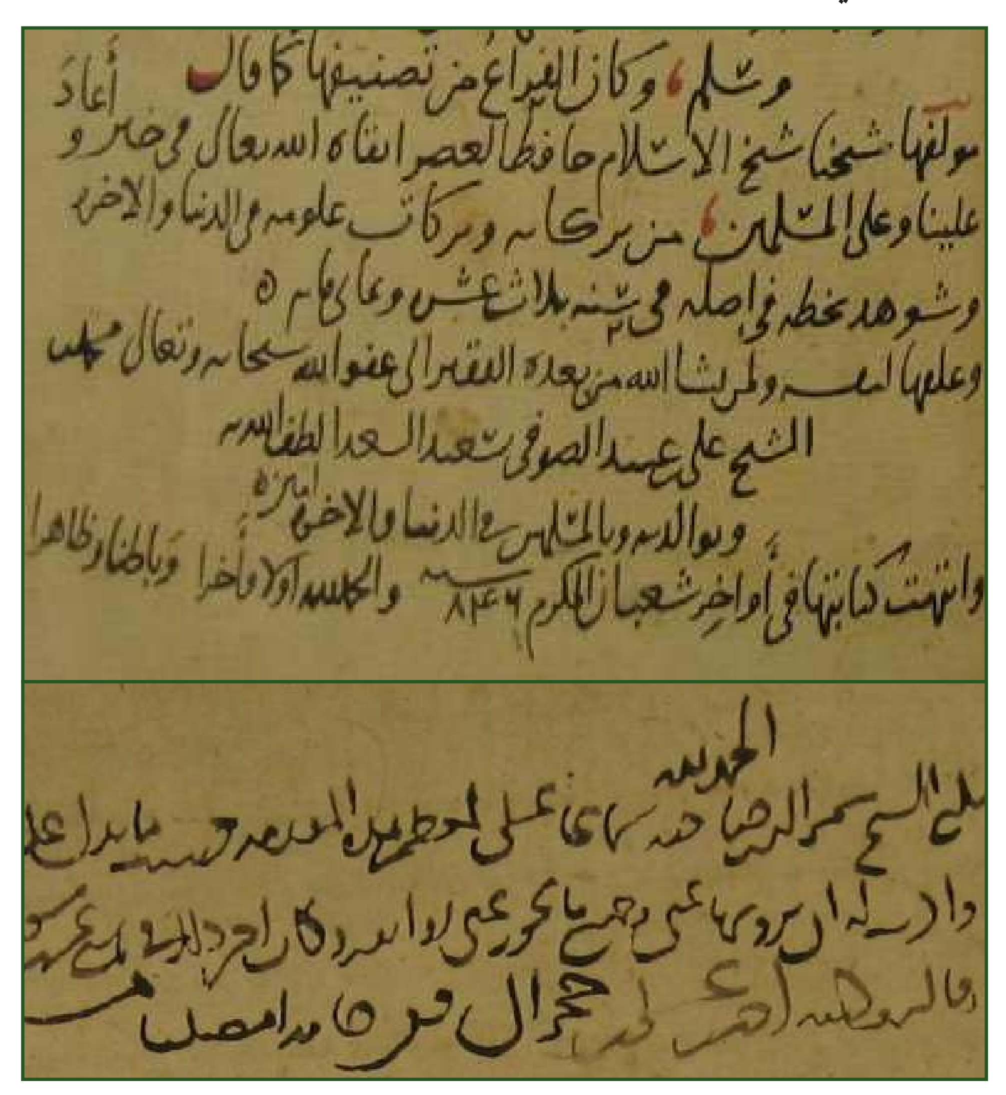
فيه الاحاديث صحيحا هذا اصل موضوعه وهو مستفاد من تسميته

الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وايا

ومما نقلناه عنه من رواية الائمة عنه صريحا ثم راى ان لا يخليه من الفوائد الفقهية

(١) وهو صاحب نسخة «صحيح البخاري» مخطوطة فيض الله (رقم ٤٧٧ – ٤٨٠)، التي كتبها بخطِّه، وفرغ منها سنة ٨٣٣، وقرأها على ابنِ حجر، وكتب له ابن حجر إجازته بها، ووصَفَهُ في آخرها بـ«الشيخ الإمام العالم البارع» إلخ.

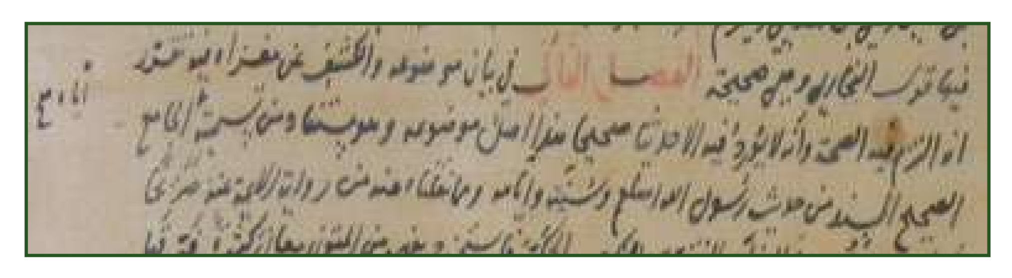
وقد كُتِبَتْ مِن أصلِ ابن حجر، كتبها تلميذه محمد بن علي الصوفي، ثم قرأها علَى ابن حجر في سنة ٨٤٦.



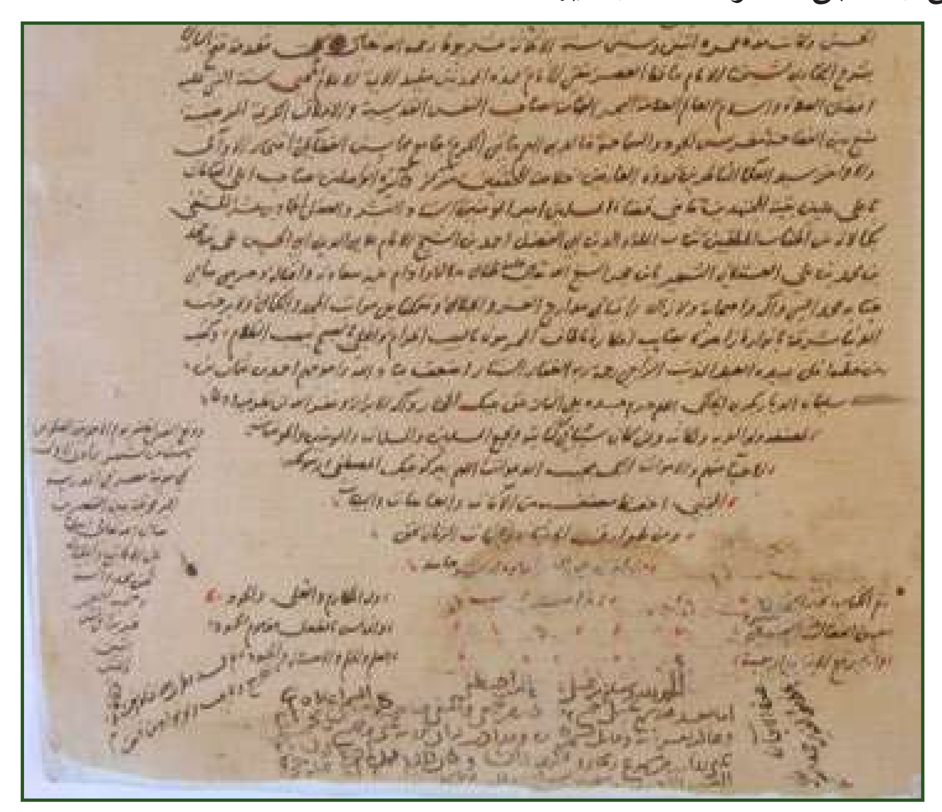
أي قبل ٦ أعوام مِن وفاة ابن حجر.

وفيها فائدة بيان تاريخ فراغ ابن حجر مِن تصنيف «**هُدَى السَّاري**» سنة ٨١٣.

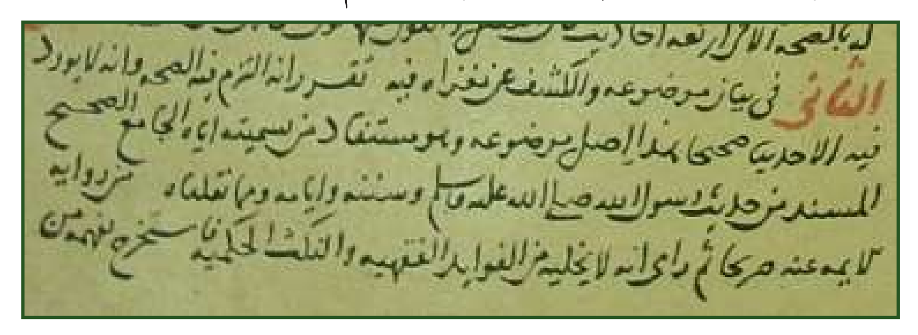
(٦) مخطوطة يني جامع (رقم/ ٢١١) [ق/ ٣/ ب]:



وهي بخط أحمد بن عثمان الديار بكري، فرغ مِن كتابتها سنة ٨٣٢ أي قبل ٢٠ عامًا مِن وفاة ابن حجر ٨٥٢، وعليها خطّه.

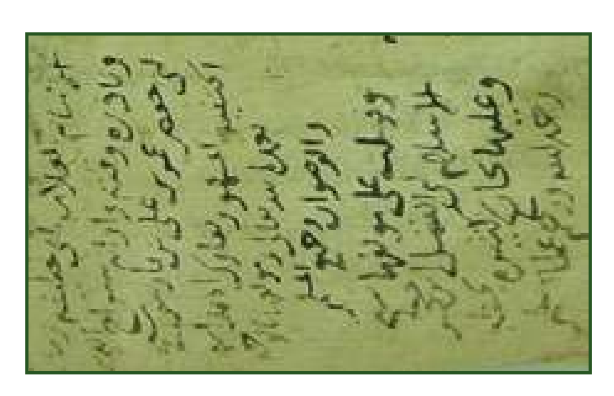


(٧) مخطوطة مكتبة دار الإفتاء السعودية (رقم/ ٨٦/ ١٢) [ق/ ٧]:



الثاني في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه تقرر انه التزم فيه الصحة وانه لا يورد
فيه الا حديثا صحيحا هذا اصل موضوعه وهو مستفاد من تسميته اياه الجامع الصحيح
المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وايامه ومما نقلناه من روايته
الايمة عنه صريحا ثم راى انه لا يخليه من الفوايد الفقهية والنكت الحكمية فاستخرج بفهمه من

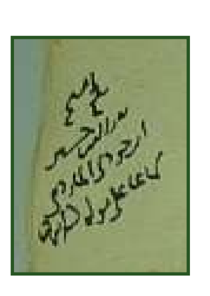
وهي نسخة مقروءة على ابن حجر، وعليها تخاريج بخطّه، كما وردَ في آخرها:



وفي [ق/ ١٧] مثلًا:



وفي [ق/ ٢٨٥]:



وكانت دخلتْ في كتب ابن عَلَّان الصِّدِّيقي، وكتب ذلك على ظَهْرِيَّتها:



ولم أظفر فيها بتاريخ كتابتها؛ لكن شيخ الحنفية عمر بن علي بن فارس، المُسَمَّى في الحاشية السابقة في آخرها؛ قد تُوفِّي سنة ٨٢٩.

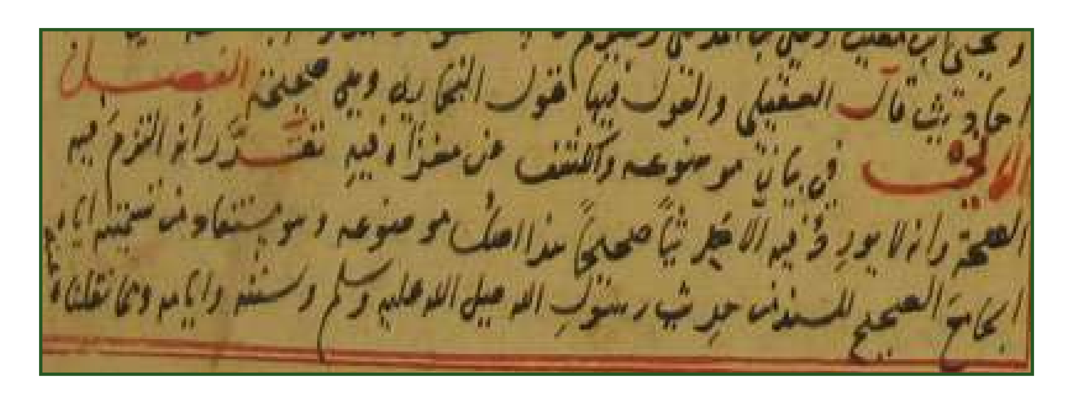
قال السخاوي: «ويُعرف بقارئ الهداية تمييزًا له عن سراجٍ آخر كان يُرافقه في القراءة على العلاء السِّيرَامِي(١) شيخ البرقوقية» .قال: «وقيل: لكونه حلّها على أكمل الدين ستّ عشرة مرة وصار أفضل منه؛ فالله أعلم»(٢).

ومفاد ذلك أنَّها قد قُرِئتْ قبل وفاة السراج قارئ الهداية سنة ٨٢٩.

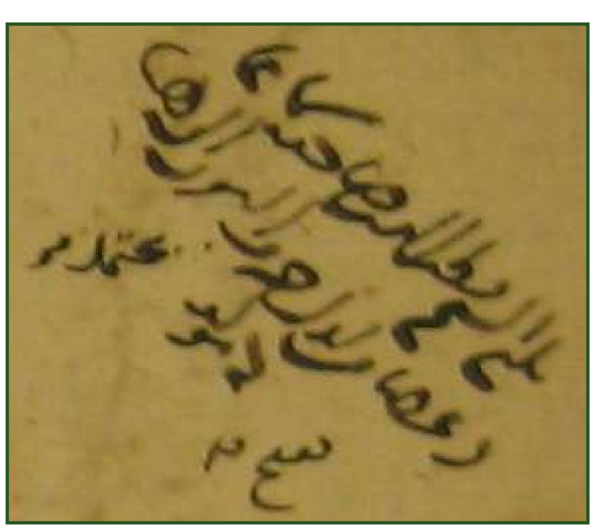
(١) «وسِيرَام بالكسر: مدينة بالروم»؛ قاله الزَّبِيدِيُّ في «تاج العروس» (٣٢/ ٣٦٣).

(٢) «الضوء اللامع لأهل القرن التاسع» للسخاوي (٦/ ١٠٩).

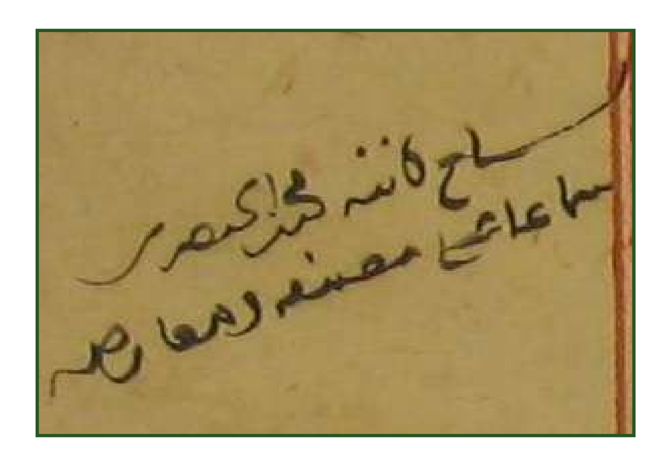
(٨) **مخطوطة عاطف أفندي** (رقم/ ٥٠٩) [ق/ ٣/ ب]:



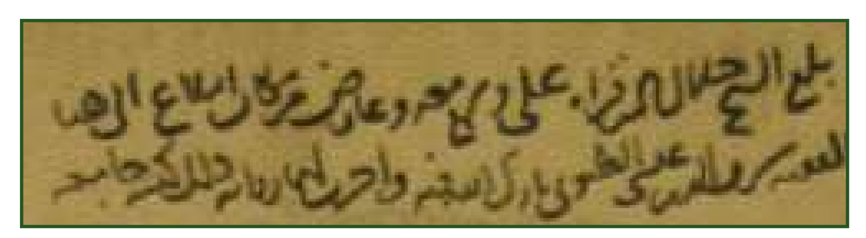
وهي نسخة ملفقة، وجزء يسير منها مِن نسخة قطب الدين الخيضري، التي سمعها على ابن حجر، وكتب له ابن حجر على هامشها بعض بلاغات السماع، منها [ق/ ١٠٠/ أ]:

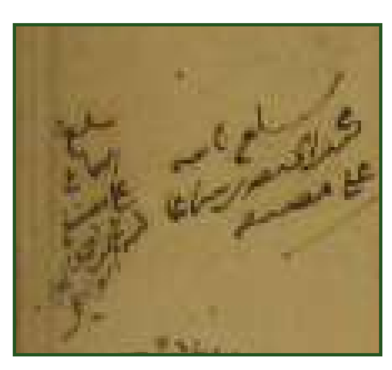


وفي [ق/ ١٠٧/ ب]:

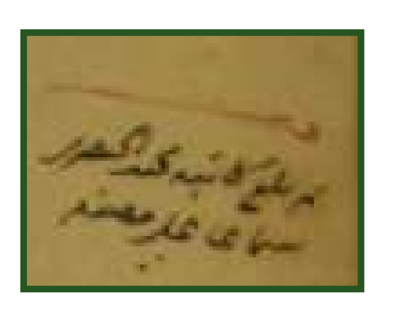


وفي [ق/ ١٢٢/ أ، ب]:

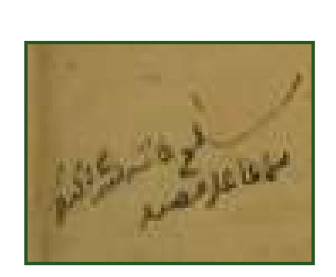




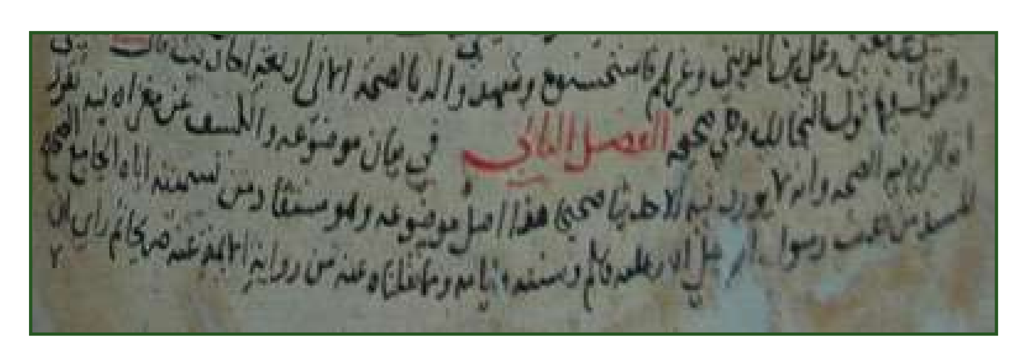
وفي [ق/ ١٢٤/ أ]:



وفي [ق/ ١٢٦/ ب]:



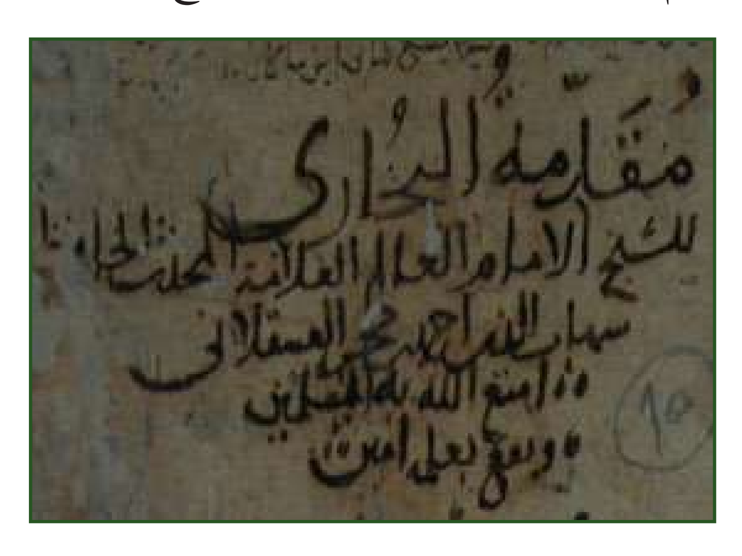
(٩) مخطوطة مكتبة الحرم المكي (رقم/ ١٢٦٥) [ق/ ٣/ أ]:



وهي عبارة عن قسمين:

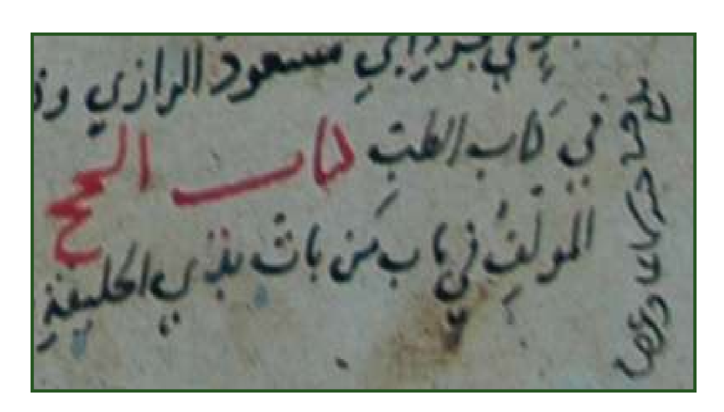
أولهما: مكتوبٌ في حياة المؤلِّف وعليه خطّه.

وفي هذا القسم جرى الدعاء لابن حجر بمثل: «أمتع اللّه به المسلمين»:



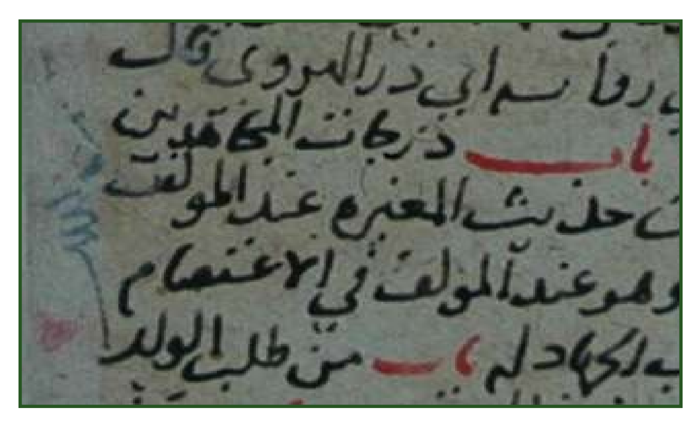
مقدمة البخاري
للشيخ الإمام العالم العلامة المحدث الحافظ
شهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني
أمتع الله به المسلمين
ونفع بعلمه آمين

وكتب ابن حجر بخطِّه [ق/ ١٥/ أ]:



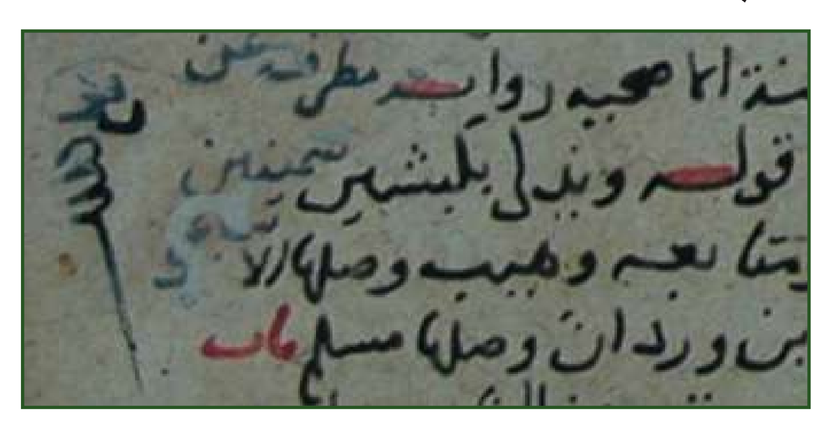
مسعود الرازي
في كتاب الطب

وفي [ق/ ٢٠/ أ]:



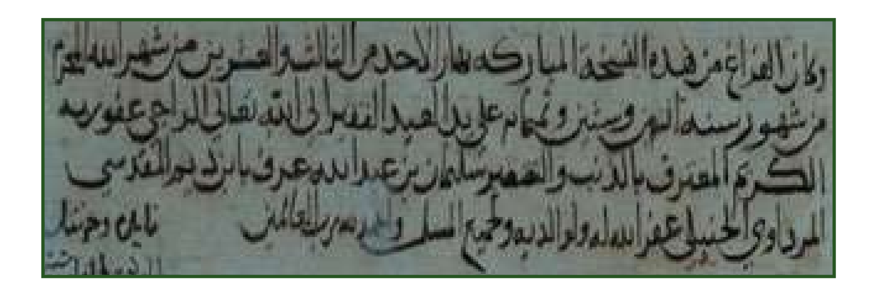
رواية أبي ذر الهروي قال
باب درجات المجاهدين
حديث المغيرة عند المؤلف
وهو عند المؤلف في الاعتصام
باب من طلب الولد للجهاد

[ق/ ٢٦/ ب]:



والقسم الثاني منها: جرى تتميمه بعد وفاة المؤلِّف، وفُرِغَ مِن كتابته - كما جاء في آخرها - سنة ٨٦٢ أي بعد وفاة المؤلف بعشرة أعوام.

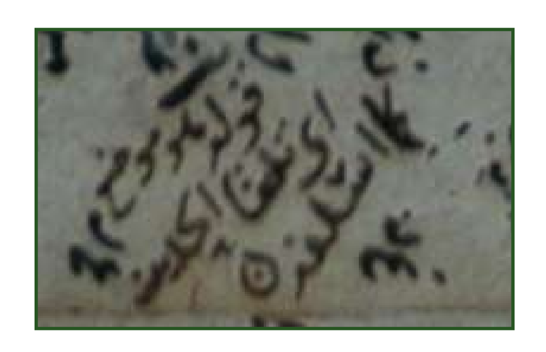
وقد عَلَّق عليها بعضُهم بتعليقاتٍ مثل:



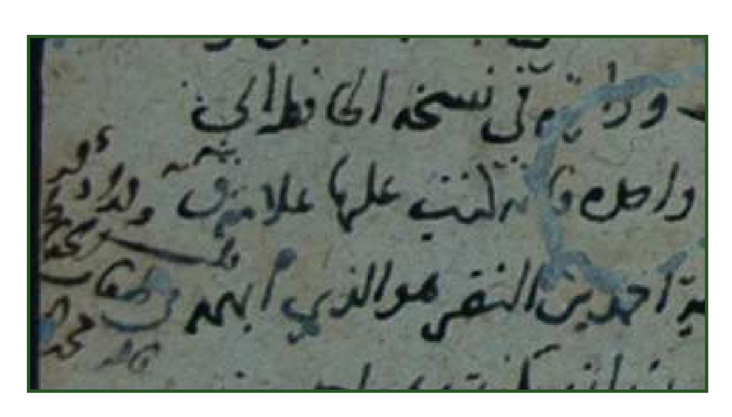
[ق/ ٢/ أ] :



[ق/ ٦١/ أ]:



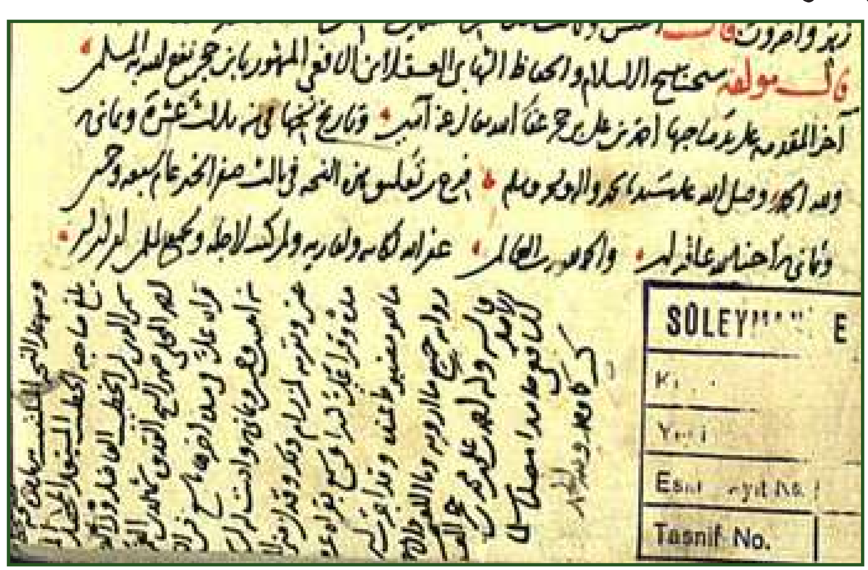
وفي [ق/ ٨١/ ب]:



(١٠) مخطوطة طرخان والدة السلطان (رقم/ ٥٤) [ق/ ٤/ أ]:

الصحة الا الى اربعة احاديث قال العقيلي والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة الفصل
الثاني في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه تقرر انه التزم فيه الصحة وانه
لا يورد فيه الا حديثا صحيحا هذا اصل موضوعه وهو مستفاد من تسميته اياه الجامع
الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وايامه ومما نقلناه عنه من
رواية الائمة عنه صريحا ثم رأى ان لا يخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية فاستخرج

وقد فُرِغَ مِن كتابتها سنة ٨٥٧ أي بعد وفاة ابن حجر بنحو خمسة أعوام، وهي والتي تليها كلاهما فرعٌ من نسخة شمس الدين ابن الخطيب التي قرأها ابنُ الخطيب على ابن حجر وفرغَ منها في ٩ ذي القعدة سنة ٨٥٢، أي قبل مرض ابن حجر بيومين فقط؛ ففي آخرها:



ومِن ثَمَّ تزداد نفاسة هذه النسخة والتي تليها؛ بناءً على أصلهما الخاص بابن الخطيب.

ومفادُ ما كتبه ابنُ حجر في آخر نسخة ابن الخطيب وتم نَقْله في هذه المخطوطة والتي تليها؛ أنْ يكون ابن الخطيب قد قرأ نسختَه على ابن حجر قبل مرضه الذي مات فيه بيومين؛ إنْ صحَّ أنَّه قد بدأ في المرض يوم الحادي عشر مِن الشهر نفسه.

فقد قال السخاوي مؤرِّخًا لبدء مرض ابن حجر: «لمَّا مَرِض في ذي القعدة حضر مجلس الإملاء في حادي عشره، ورجعَ إلى الحلبيَّة[1] فأقام عندها إلى أنْ تعشَّى، ثم رجعَ إلى منزله فقدَّموا له العَشاء، فما امتنع مِن الأكل مراعاةً لخاطرِ أهلِه، فثَقُلَ ذلك عليه بحيث تقيّأ وتَغَيَّر مزاجُه، وأصبحَ يومَ الأربعاء ضعيف الحركة، فحضرَ الجماعةُ للتوجّه في خدمته على العادة بجامع طولون، فما استطاع، واستمرّ مكتومًا ولا يعلم به كثيرُ أحدٍ، وهو يطلع إلى المدرسة للصلوات والإقراء على العادة؛ بل حضر مجلس الإملاء في يوم الثلاثاء خامس عشري الشهر المذكور، فأملى مجلسًا وهو مُتَوَعِّكٌ، ثم اشتدّ به الوعك» إلى آخر ما ذَكَرَه السخاوي[2].

وفي أول كلام السخاوي منافرةٌ مع آخره، ولكن هكذا وقعَ في مطبوع كتابه، وهكذا رأيتُه في مخطوطة مكتبة الأحقاف، بتريم (رقم/ ٢٠٣٥) [ق/ ٤٧١/ ب، ٤٧٢/ أ]:

الشيخ رحمهم الله تعالى وإيانا ولما مرض رحمه الله كما أسلفنا في ذي القعدة حضر مجلس
الإملا في حادي عشره ورجع إلى الحلبية فأقام عندها إلى أن تعشى ثم رجع إلى منزله فقدموا

له العشا فما امتنع من الأكل مراعاة لخاطر أهله فثقل ذلك عليه بحيث تقيا وتغير مزاجه وأصبح
يوم الأربعا ضعيف الحركة فحضر الجماعة للتوجه في خدمته على العادة بجامع طولون فما استطاع
واستمر مكتوما ولا يعلم به كثير أحد وهو يطلع إلى المدرسة للصلوات والإقرا على العادة بل حضر
مجلس الإملا في يوم الثلاثا خامس عشري الشهر المذكور فأملى مجلسا وهو متوعك ثم اشتد
به الوعك وتضرر بالخفقان كثيرا وخشي الأطباء [illegible]
فتناوله فلانت الطبيعة قليلا وأدى ذلك إلى نشاط يسير ونوع خفة وصار مسرورا

(١) أي زوجته الحلبية.

(٢) «الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر» (٢/ ١١٨٦).

وهي مِن المخطوطات النفيسة، وقد اعتمدها محقِّقُه أجزل اللَّه عطاءه، في طباعة الكتاب.

وأول كلام السخاوي يفيد بأنَّ الثلاثاء هو الحادي عشر مِن ذي القعدة، وفيه حضر ابنُ حجر مجلسَ الإملاء ثم ذهبَ فتعشَّى عند زوجته الحلبيّة، إلخ، بينما وقع في آخر كلام السخاوي أنَّ ابن حجر «حضر مجلس الإملاء في يوم الثلاثاء خامس عشري الشهر المذكور، فأَمْلَى مجلسًا وهو متوعِّكٌ»، ولا يستقيم التاريخ مع تسمية الأيام؛ فإذا كان الخامس عشر هو الثلاثاء، فسيكون الحادي عشر هو الجمعة التي قبله ويكون الأربعاء قبلها هو التاسع، ومِن ثَمَّ يكون الثلاثاء الأول الذي تعشَّى فيه ابن حجر عند الحلبيّة هو الثامن، بينما هو في أول كلام السخاوي الحادي عشر، فلا يمكن أنْ يكون الثلاثاء الأول الذي بدأ فيه مرض ابن حجر هو الثامن والحادي عشر في الوقت نفسه؛ فالله أعلم بما جرى في كتاب السخاوي.

وأما ابن الخطيب المذكور في كلام ابن حجر:

فوقع في قيد السماع المذكور على هذه المخطوطة والتي تليها؛ نقلًا عن خطِّ ابن حجر الموجود على نسخة ابن الخطيب هكذا: «بلغ صاحبه الخطيب المشتغل المحصل المربي شمس الدين ابن الخطيب الفاضل ولي الدين أحمد المحلِّي، صهر الشيخ القدوة شهاب الدين أحمد الغمري، قراءةً عَلَيَّ في مدة آخرها تاسع ذي القعدة سنة اثنتين وخمسين وثماني مئة، وأذنتُ له أنْ يرويه عنِّي، ويُقرئه لمَن رامَ ذلك، وقد لَزِمَنِي المذكور مدةً، وقرأ عَلَيَّ كثيرًا، وسَمِع بقراءة غيره ما هو مضبوط عنده، وقد أجزتُ له روايةَ جميع ما أرويه وما ألّفتُه؛ قاله وكتبه أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني الشافعي، حامدًا مُصَلِّيًا مُسَلِّمًا».

وابن الخطيب المذكور في هذا القيد: قد ذَكَرَهُ السخاوي ضمن الآخذين عن ابن حجر؛ فقال: «محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، شمس الدين ابن ولي الدين المحلِّي، صهر الغمري، ولد الماضي في الهمزة، ويُعْرَف بابنِ ولي الدين.

قرأ عليه (البخاري)، ولازَمَه مدَّةً»[١].

وكان السخاوي قد قال في حرف الهمزة مِن الآخذين عن ابن حجر: «أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، ولي الدين المحلِّي، قرأ عليه (البخاري) أو أكثره، ولازمَه هو وولدُه الآتي»[٢].

وهو غير الغمري الآخر محمد بن عمر شمس الدين المحلِّي أيضًا؛ فقد مات محمد بن عمر يوم الثلاثاء آخر يوم مِن شعبان بالمحلة الكبرى بالغربية، سنة ٨٤٩، وقد ترجم له ابنُ حجر[٣].

(١١) **مخطوطة قليج علي** (رقم/ ٢٧٨) [ق/ ٣/ ب]:

وهي كالتي قبلها هنا فرعٌ من نسخة الشمس ابن الخطيب، ولم يقيد تاريخ كتابتها في آخرها.

(١) المصدر السابق (٢/ ١١٣١).

(٢) السابق (٢/ ١٠٨٠).

(٣) «إنباء الغمر» (٤/ ٢٤٣).

وهذه النسخة والتي قبلها مِن النسخ النفيسة؛ لاكتتابهما مِن نسخةِ ابن الخطيب التي قُرِئتْ على ابن حجر في مستهلِّ مرضه الذي مات فيه.

وقولُه هنا: «وتاريخ نسخها في سنة ثلاث عشرة وثماني مئة»؛ مضى في آخر «٥ - مخطوطة شهيد علي» التصريح بالفراغ مِن تصنيف «الهُدَى» سنة ٨١٣.

(١٢) مخطوطة ولي الدين جار اللَّه (رقم/ ٤٢٥) [ق/ ٣/ ب]:

وقد فُرِغَ مِن كتابتها - كما في آخرها - سنة ٨٣٨ أي قبل وفاة المؤلِّف بنحو ١٤ عامًا:

وفي مواضع مِن هوامشها ما يفيد كتابتَها مِن أصلٍ آخر؛ ففي [ق/ ٤٢/ ب]:

وفي [ق/ ١٧٢/ ب]:

وبعض الهوامش تشي بالكتابة عن أصلٍ مكتوب بغير خطِّ ابن حجر؛ ففي [ق/ ٢٢٠/ أ]:

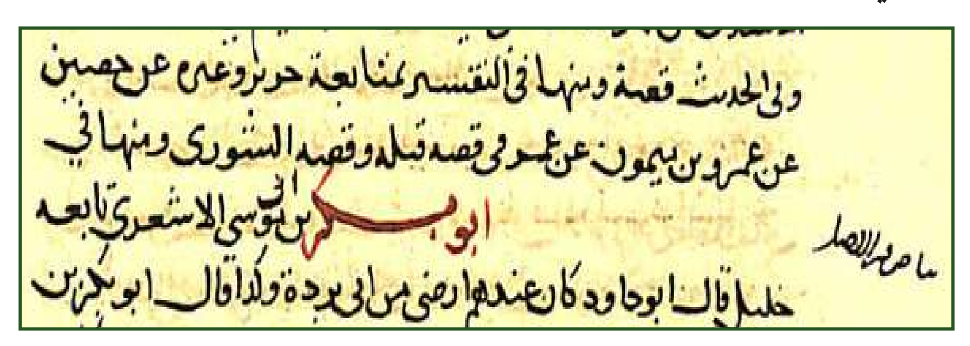
وعلى هوامش النسخة بعض التعليقات على ما يذكره ابن حجر في كلامه؛ منها:

في [ق/ ٣٨٤/ أ]:

وفي [ق/ ٣٩٩/ ب]:

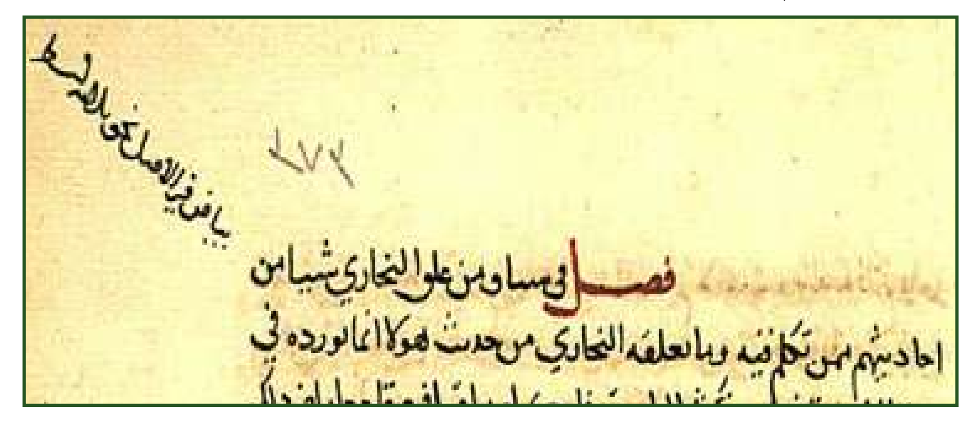
ويظهر مِن القراءة الأولى[(١)]؛ أنَّها نسخة قديمة مِن الكتاب خضعتْ لشيءٍ مِن التعديل والتغيير؛ إذْ وجدتُ فيها بعض الكلمات، وبعض البياضات المشار إليها في هامشها؛ ولم أجدها في غيرها.

منها: في [ق/ ٣٧٣/ أ]:


وفي الحدث قصة ومنها في التفسير متابعة جرير وغيره عن حصين
عن عمرو بن ميمون عن عمر في قصة قتله وقصة الشورى ومنها في
ابو بكر بن ابي موسى الاشعري تابعه
خلف قال ابو داود كان عندهم ارضى من ابي بردة وكذا قال ابو بكر بن

وقوله: «**وقصة الشورى، ومنها في...**» كأنّه أراد أنْ يضيف شيئًا آخر غير الموضع السابق، ثم رجعَ عن هذه الإضافة، ولا يكون ذلك إِلَّا مِن المؤلِّف، فالظاهر أنَّه قد أجرى قلمه هنا بحذف «ومنها في» مع البياض بعدها؛ مكتفيًا بالمثال السابق فقط[(٢)].

و[ق/ ٣٧٣/ ب]:


فصل فيما ساق من علو البخاري شيئا من
احاديثهم من تكلم فيه وبما علقه البخاري من حديث هولاء انما اورده في

وهذا وغيره قد يشير إلى كتابة أصلها مِن مسودة المؤلِّف، أو نحو هذا.

(١٣) مخطوطة الأزهر (رقم/ ٨٥٩٤٨) [ق/ ٤/ ب]:

---

(١) وتحتاج لدراسة متأنّية ومقارنة عميقة؛ لعلّ الله عز وجل يأذنُ بها لاحقًا.

(٢) ومِن ثَمَّ لم تَرِد في «المطبوع» أيضًا (ص ٤٥٥، ٤٥٦).

وقد كُتِبَتْ هذه النسخة سنة ٨٤٢ أي قبل وفاة ابن حجر بعشرة أعوام.



(١٤) مخطوطة مراد ملا (رقم/ ٤٨٨) [ق/ ٤/ أ]:

وقد تمت مقابلتها على نسخة البرهان، وهي المخطوطة الظاهرية السابقة، وعلى نسخةٍ أخرى، وفُرِغَ مِنها سنة ٨٥٨، وتم تسجيل ذلك في قيدٍ على ظَهْرِيَّتها:



أي بعد وفاة ابن حجر بستة أعوام.

(١٥) مخطوطة مكتبة الحرم المكي (١٢٦٦) [ق/ ٥/ أ]:

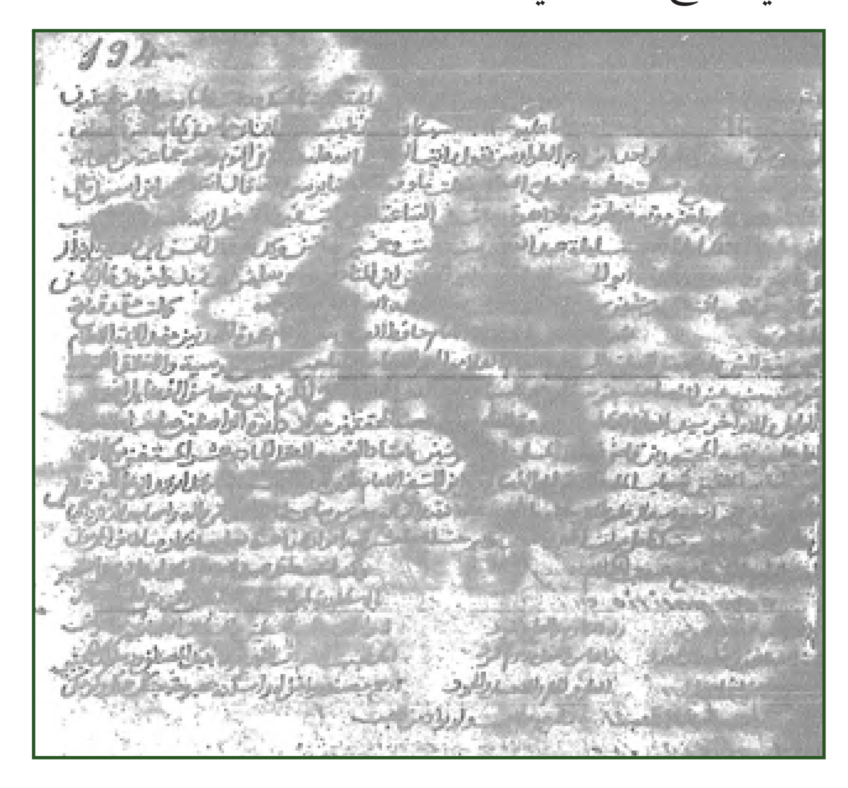
وقد فُرِغَ مِن كتابتها - كما في آخرها - على يد ابن الخطيب سنة ٨٥٩ أي بعد وفاة المؤلف بسبعة أعوام.



تم كتاب هدى الساري لمقدمة فتح الباري
تأليف الشيخ الإمام العالم المتقن المحقق حافظ عصره وأعجوبة
دهره شيخ الإسلام والمسلمين ملك العلماء سلطان المحدثين
مبين الأصول والفروع [illegible]
موضح المشكلات والدلائل أبي الفضل والفضائل أحمد
بن علي بن محمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي
على يد العبد الفقير إلى الله تعالى [illegible]
في يوم الأحد المبارك [illegible] شهر ذي القعدة الحرام [illegible] وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم
تسليماً كثيراً
وحسبنا الله ونعم الوكيل

(١٦) **مخطوطة الإسكوريال** (١٤٥٠) [ق/ ٣/ ب]:

ولم يظهر لي تاريخ كتابتها في آخرها لانتشار السواد:



(١٧) مخطوطة داماد إبراهيم (رقم/ ٣٠٨) [ق/ ٤/ ب]:

ولم يصرح في آخرها باسم الناسخ أو تاريخ كتابتها.

(١٨) مخطوطة لالي لي (رقم/ ٥٣٩) [ق/ ٢/ أ]:

وهي مخطوطة متأخرة، فُرِغَ مِن كتابتها في ١٥ المحرَّم سنة ٨٨١.


التلتين وستين سنة الالفة عشر يوما رحمه الله آخر المقدمة وكان الفراغ من
كتبه صحوة الخميس خامس عشر المحرم اول شهور سنة احدى وثمانين
وثمانماية من الهجرة النبوية على صاحبها افضل الصلاة والسلام
والحمد لله رب العالمين حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه اللهم
صل على سيدنا محمد وعلى آل محمد وسلم قدر صلواتك
وعدد معلوماتك ورضي الله عن اصحاب
رسول الله اجمعين اللهم اغفر لمالكه
ولكاتبه وللناظر فيه ولمن
دعا لهم بالمغفرة
سنة
١١٩٩

(١٩) **مخطوطة جامعة الإمام محمد بن سعود** (رقم/ ١٨٠٤) [ق/ ٤/ ب]:

اللاتي أربعة أحاديث قال العقيلي والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة **الفصل**
الثاني في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه
لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا هذا أصل موضوعه وهو مستفاد من تسميته إياه
بالجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ومما
نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحا ثم رأى أن لا يخليه من الفوائد الفقهية

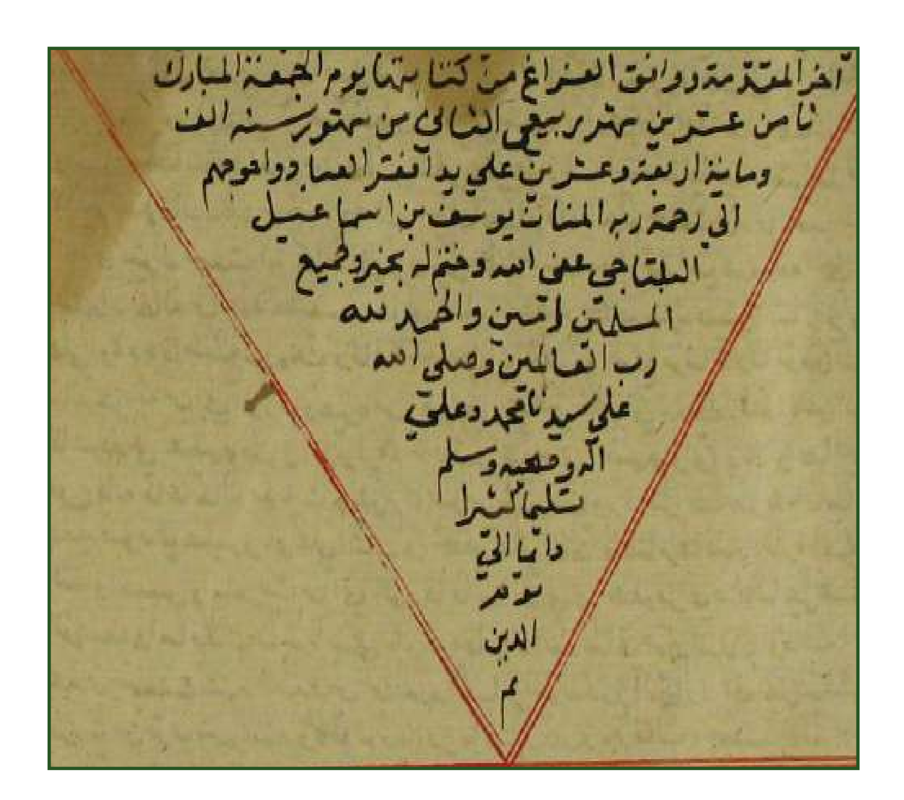
وهي مخطوطة متأخرة، فُرِغَ مِن كتابتها سنة ١١١٦ كما في آخرها:

وكان الفراغ منه نجز كتاب هدي الساري لمقدمة فتح الباري تأليف الشيخ الإمام
العالم المتقن حافظ عصره وأعجوبة دهره شيخ الإسلام والمسلمين ملك
العلماء سلطان المحدثين مبين الأصول والفروع من غير ينبوعه فما غرده
من ينبوع موضح المشكلات والدلائل أبي الفضل أولي الفضائل أحمد بن محمد بن
علي بن حجر العسقلاني الشافعي والحمد لله حق حمده وصلى الله على محمد وآله وصحبه
تم في غرة رجب الأصب في اثنا عشر يوم منه في سنة ستة عشر ومائة
والف من الهجرة النبوية على مهاجرها أفضل الصلوة
وكمل التجديد في بلدة بغداد المحمية على يد
الفقير الحقير محمد صالح حسين غفر الله له ولوالديه
آمين

(٢٠) **مخطوطة رئيس الكتاب** (رقم/ ١٩٥) [ق/ ٢/ ب]:

قال العقيلي والقول فيها قول البخاري وهي صحيحة **الفصل الثاني**
في بيان موضوعه والكشف عن مغزاه فيه تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد
فيه إلا حديثا صحيحا هذا أصل موضوعه وهو مستفاد من تسميته إياه الجامع الصحيح المسند
من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه ومما نقلناه عنه من رواية الأئمة عنه صريحا

وهي مخطوطة متأخرة، فُرِغَ مِن كتابتها سنة ١١٢٤:


آخر المقدمة ووافق الفراغ من كتابتها يوم الجمعة المبارك
ثامن عشرين شهر ربيع الثاني من شهور سنة ألف
ومائة أربعة وعشرين على يد أفقر العباد وأحوجهم
إلى رحمة رب المنان يوسف بن إسماعيل
البلتاجي عفى الله عنه وختم له بخير ولجميع
المسلمين آمين والحمد لله
رب العالمين وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا
دائما إلى
يوم
الدين
تم

كذا وقع العنوان في «هُدَى السَّاري».

بدايةً مِن النُّسَخ التي كُتِبَتْ وقُرِئتْ على ابن حجر قبل موته بنحو عامين؛ مثل نسخة البقاعي، ونسخة البرهان ابن خضر.

نزولًا في حياة ابن حجر بما قُرِئ عليه قبل موته بنحو خمس سنين؛ مثل نسخة المنوفي.

أو ما قُرِئ عليه قبل موته بنحو ستّ سنين، مثل نسخة الغزي، ونسخة الصوفي.

أو ما قبل وفاته بنحو ٢٠ عامًا، مثل نسخة الديار بكري.

أو ما يُحتمل كتابته قبل وفاته بأكثر مِن ٢٣ عامًا؛ مثل نسخة ابن فارس قارئ الهداية.

أو ما كُتِبَ في حياته ووُجِدَ بعضه ملفَّقًا مع غيره؛ مثل نسخة القطب الخيضري التي كُتِبَت في حياة المؤلف.

أو ما كُتِبَ في حياته، وتُمِّمَ بعد وفاته؛ مثل مخطوطة «الحرم المكي: ١٢٦٥».

وعلى جميع هذه النسخ التسعة السابقة خطُّ ابن حجر.

ويُسامِيها في النَّفاسة مخطوطة «طرخان: ٥٤» التي كُتِبَتْ بعد وفاة ابن حجر بخمسة أعوام، ومخطوطة «قليج علي: ٢٧٨» التي لم يُقَيَّد عليها تاريخ كتابتها؛ لكنهما دخلتا في النفائس؛ لاكتتابهما مِن نسخة ابن الخطيب المقروءة على ابن حجر في مستهلِّ مرضه الذي مات فيه.

فضلًا عمّا كُتِبَ في حياته، ولم أقف على خطّه عليه؛ مثل: مخطوطة الأزهر المكتوبة قبل وفاته بعشرة أعوام.

أو ما كُتِبَ قبل وفاته بنحو ١٤ عامًا؛ مثل: مخطوطة «جار الله».

أو بعد وفاته بستة أعوام؛ مثل: مخطوطة «مراد ملا».

أو بسبعة أعوام؛ مثل: مخطوطة «الحرم المكي: ١٢٦٦».

أو ما كُتِبَ بعد وفاته ولم يُقَيَّد تاريخ كتابته؛ مثل: مخطوطة «داماد إبراهيم: ٣٠٨».

أو ما لم يظهر منه تاريخ كتابته؛ لانتشار السواد؛ مثل: مخطوطة «الإسكوريال: ١٤٥٠».

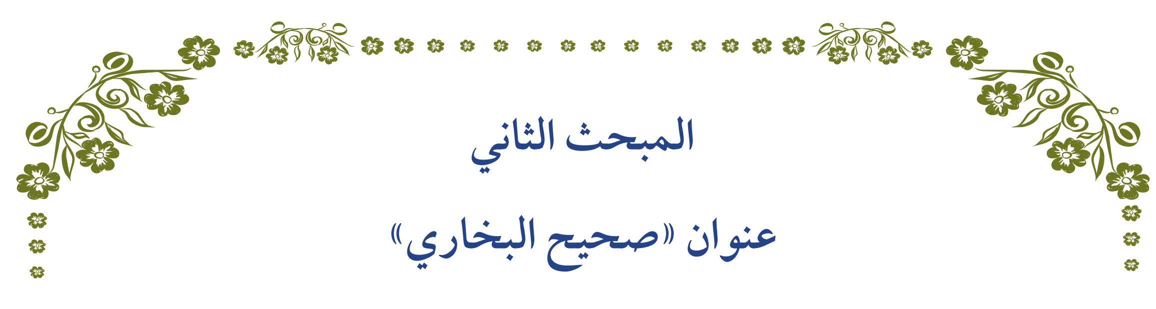
وصولًا إلى المخطوطات المتأخرة:

مثل: مخطوطة «لالي لي: ٥٣٩» التي كُتِبَتْ سنة ٨٨١.

ومخطوطة «جامعة الإمام محمد بن سعود: ١٨٠٤» التي كُتِبَتْ سنة ١١١٦.

ومخطوطة «رئيس الكتاب: ١٩٥» التي كُتِبَتْ سنة ١١٢٤.

فقد اتفقت النسخُ السابقةُ جميعُها على هذا الاسم.



المبحث الثاني

عنوان «صحيح البخاري»

المختار عند ابن حجرٍ العسقلاني

أجمَعَتْ نُسَخَ «هُدَى السَّاري» كما ذَكَرْتُه آنفًا على عنوان: «**الجامع الصحيح المُسْنَد مِن حديث رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم وسُنَنِه وأيَّامِه**».

وهذا هو الاسم الذي اعتمده العلامة القاسمي؛ فقال:

«سمَّى البخاري كتابه (**الجامع الصحيح المسند مِن حديث رسول اللَّه ﷺ وسُنَنِه وأيّامِه**)، هذا عنوان (صحيحه) فليُحْفَظ، وينبغي لكل مَن ينسخ (الصحيح) أو يطبعه أنْ يعنونه بتسمية المؤلِّف، محافظةً على الإعلام، وتحرّسًا مِن الاقتضاب، فيما لا محلَّ له مِن الإعراب»[1].

وأمّا العلامة عبد الغني عبد الخالق فقد ذَكَرَهُ مع غيره؛ فقال: «أما اسمه: فقد سمّاه أبو عبد الله البخاري نفسُه رضي اللَّه عنه: (**الجامع الصحيح المسند مِن حديث رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم وسُننه وأيّامه**)؛ كما ذكره الحافظُ ابنُ حجر في مقدمة الفتح (١/ ٥). أو (**الجامع المسند الصحيح المختصر مِن أمور رسول اللَّه ﷺ وسُننه وأيّامه**)؛ كما صرّح به ابنُ الصلاح في المقدمة (٢٤ - ٢٥)، والشيخ محيي الدين النووي في شرحه ١/ ٧، وتهذيبه ١/ ٧٣. وقد اشتهر قديمًا وحديثًا في أشهر كتب الفقه والتفسير، وأكثر شروح الحديث، وسائر كتب الفنون الأخرى؛ وعلى ألسنة معظم الناس وجمهرة العلماء باسم: (صحيح البخاري). فلعلّ هذا هو الذي دعا كثيرًا مِن كاتبيه - كما دعا ناشره وطابعيه - إلى أنْ يُعنونوا له بهذا الاسم المختصر،

---

(١) «حياة البخاري» للقاسمي (ص ٢٩).

دون ذلك الاسم المطوَّل الذي وضعه له مؤلفه، ولكن يحسن في المستقبل - إنْ لم يجب - أنْ يُجمع بين الاسمين، أو يُقتَصر على الاسم الموضوع له» اهـ[١].

فحكى الشيخُ عبد الغني عبد الخالق ما وقعَ في «**هُدَى السَّاري**» إلى جانب ما وقع عند ابن الصلاح وغيره.

وأما الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة فنَقَلَ ما وقع في «**هُدَى السَّاري**»، وعقَّب عليه قائلًا: «وفي الاسم الذي ذَكَرَهُ لصحيح البخاري نظرٌ؛ فقد قال ابنُ الصلاح في (مقدمته) في علوم الحديث»[٢]؛ فذَكَرَ كلام ابن الصلاح وغيره كما سنشير إليه بعد قليل، إلى أنْ قال الشيخ أبو غُدَّة: «فالاسم الذي أورده الحافظُ ابنُ حجر؛ فيه قصورٌ، والدقةُ والتمامُ فيما ذكره الآخَرُون، فعند الحافظ ابن حجر قُدِّمَ لفظ (**الصحيح**) على (**المسند**)، والأَقْوَمُ تأخيرُه كما جاء عند الآخِرين، ونَقَصَ عنده لفظُ (المختصرُ مِن أمور رسول الله) وجاء بدلًا عنه: (**مِن حديث رسول الله**)، وما عندهم أدقُّ وأشمل. والظاهر أنَّ الحافظ ابن حجر رحمه اللَّه تعالى؛ كتبَ هذا الاسم في حالِ شُغْلِ خاطرٍ؛ فإنَّه إمامٌ ضابطٌ حاذقٌ دقيقٌ جدًّا، في الذروة مِن الضبط والإتقان، لا يفُوتُه مثلُ هذا، وإنّما هو العارضُ الذي يَعْرِض على الذِّهن فيُشَتِّتُه ويُضْعِفُ ضبطَه»[٣]. كذا قال الشيخُ أبو غُدَّة. وأكَّد الشيخ[٤] تسمية «الصحيح» بما رآه على مخطوطتين هما النسخة الخامسة للنويري، ونسخةُ ابن العماد.

وفيما ذَكَرَه الشيخُ نظرٌ؛ مِن جهتين:

الأولى: مِن جهة الوارد فيما استدلَّ به، واختلاف أدلته فيما بينها.

والثانية: مِن جهة الوارد عند ابن حجر، وما يُمكن أنْ يُجاب به عنه.

---

(١) «الإمام البخاري وصحيحه»، للدكتور عبد الغني عبد الخالق (ص ١٧٩)، دار المنارة، السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.

(٢) «تحقيق اسمَي (الصحيحين) واسم (جامع الترمذي)» (ص ٩).

(٣) المصدر السابق (ص ١١).

(٤) السابق (ص ٦٨). وأشار (ص ٧٠ - ٧١) لفائدة إظهار اسم الكتاب، ودلالة لفظة «المختصر» في تسميته.

فأمّا مِن جهة ما ا ستدلَّ به الشيخ؛ فقد اعتمد في كلامه على دليلين: أولهما: كلام الحفاظ، وعَزَّزَه بالثاني وهو الوارد في نسختين خطّيّتين.

فأما كلام الحفاظ: فقد اختار الشيخ تسميةَ الكتاب «**الجامع المُسْنَد الصحيح المختصر مِن أُمور رسولِ اللهِ ﷺ وسُنَنِه وأَيَّامِه**»، **بتقديم لفظ «المُسْنَد»** على لفظ «الصحيح»، تبعًا للتسمية الواردة في كلام الكلاباذي[(١)]، وابن عطية[(٢)]، وابن خيرٍ[(٣)]، والنوويِّ[(٤)]، وابن الصلاح[(٥)]، والعيني[(٦)].

ورأى الشيخ أبو غُدَّة أَنَّ «الدقة والتمام فيما ذكره الآخرون» أي ابن الصلاح ومَن قبله وبعده؛ يعني بتقديم لفظ «المُسْنَد» على لفظ «الصحيح».

بَيْدَ أَنَّ ثمّة اختلافًا بين ما ذَكَرَهُ الحفاظ، ودليلِ الشيخِ الثاني، وهو:

النُّسَخ الخطّيّة: حيثُ قال الشيخ: «تعزيز صحة اسم (صحيح البخاري) مِن المخطوطات»[(٧)]، ثم عَزَّزَ كلامه بنسختين خطِّيَّتَيْن، وهما: نسخة النويري الخامسة، ونسخة ابن العماد، فلم تُسْعِفه واحدةٌ منهما على ما أراد، وليس في واحدةٍ منهما تقديم «المسند» على «الصحيح».

وقد أقرَّ الشيخ بهذا فقال عن نسخة النويري الخامسة: «وقد جاء اسمُ الكتاب كما يشاهد الناظرُ في وجه النسخة الأولى المصوَّرة؛ كما يلي: (**الجامع الصحيح المختصر المسند مِن أمور رسول اللّه ﷺ وسُنَنِه وأيّامِه**)، وهو اسمٌ تامٌّ اكتملتْ فيه الأوصافُ الأربعة؛ إِلَّا أنَّه قد وقع تأخيرٌ في أحدها وهو (المسند)، فجاء هنا آخرًا، وهو الوصف

(١) «رجال البخاري = الهداية» (١/ ٢٣).

(٢) «فهرس ابن عطية» (ص ٦٤).

(٣) «فهرسة ابن خير» (ص ١٣١).

(٤) «التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري» (١/ ٢١٣)، «تهذيب الأسماء واللغات» (١/ ٧٣).

(٥) «مقدمة ابن الصلاح» (ص ١٦٧) ط: بنت الشاطئ، «الشذا الفياح مِن علوم ابن الصلاح» (١/ ٩٤).

(٦) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (١/ ٥).

(٧) «تحقيق اسمَي (الصحيحين) واسم (جامع الترمذي)» (ص ٦٦).

الثاني في العنوان السَّوِيِّ التامّ؛ الذي قدَّمْتُ صِيغَتَه عن عددٍ مِن الحفاظ المُحدِّثين، وهو: (**الجامع المسند الصحيح المختصر مِن أمور رسول اللَّه ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه**)»[١].

وذَكَرَ نسخة ابنِ العماد وقال: «وجاء اسمُ الكتاب والعنوان فيها داخلَ الزخرفة وخارجها كما يراه القارئ المتأمِّل في وجه النسخة الثانية المصورة؛ هكذا: (**الجامعُ الصحيح المختصر مِن أمور رسول اللَّه ﷺ وسُنَنِه وأيّامه**)، فنقصَ فيه مِن الأوصاف الأربعة: الوصف الثاني وهو (المسند). وعلى كل حالٍ تحقَّقَ وتأكَّدَ مِن هاتين النسختين المخطوطتين العلمُ والجزمُ بعنوان كتاب (صحيح البخاري) على الوجه الذي ذَكَرَهُ الحفاظ المتقنون»[٢].


وصورة ذلك في نسخة النويري الخامسة، مخطوطة كوبريلي (رقم/ ٣٦٢):



(١) المصدر السابق (ص ٦٩).

(٢) السابق (ص ٧٠).

وصورته في نسخة ابن العماد، مخطوطة آيا صوفيا (رقم/ ٧٧٣):



أي بتأخير «المسند» على «الصحيح» في النسخة النويرية، خلافًا لقول ابن الصلاح وغيره: «**الجامع المُسْنَد الصحيح المختصر مِن أُمور رسولِ اللهِ ﷺ وسُنَنِه وأَيَّامِه**»، أي بتقديم «المسند» على «الصحيح المختصر».

وأما نسخة ابن العماد فلم يأتِ فيها «المسند» أصلًا.

فالعنوان الذي في النويرية كما نَقَلَه الشيخ هو: «**الجامع الصحيح المختصر المسند مِن أمور رسول اللَّه ﷺ وسُنَنِه وأيّامِه**»، والعنوان الذي في نسخة ابن العماد كما نَقَلَه الشيخ أيضًا هو: «الجامعُ الصحيح المختصر مِن أمور رسول اللَّه وسُنَنِه وأيّامه».

فثمَّة اختلاف بين النسختين ابتداءً، وثمَّة اختلاف أيضًا بينهما وبين ما نَقَلَهُ الشيخ عن الحفاظ ابن الصلاح وغيره، فإحدى النسختَيْن: لم يَرِد فيها لفظ «المسند» فلا

تُعزِّزُ ما ورد فيه، وأما الأخرى: فاختلفت في الترتيب مع كلام الحفاظ، ومِن ثَمَّ يظهر الاختلاف بين أدلة الشيخ التي اعتمد عليها.

وقد نبَّه الشيخُ على هذا الاختلاف بين أدلته؛ ومع ذلك استدلَّ بها، وجعلَ بعضَها مُعَزِّزًا لبعضٍ.

بل قال الشيخ: «وقد جاء اسمُ الكتاب كما يشاهد الناظر في وجه النسخة الأولى المصوَّرة؛ كما يلي: (**الجامع الصحيح المختصر المسند مِن أمور رسول اللَّه ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه**)، وهو اسمٌ تامٌّ اكتملتْ فيه الأوصافُ الأربعة؛ إلَّا أنَّه قد وقع تأخيرٌ في أحدها وهو (المسند)، فجاء هنا آخرًا، وهو الوصف الثاني في العنوان السَّوِيِّ التامّ؛ الذي قدَّمْتُ صِيغَتَه عن عددٍ مِن الحفاظ المُحدِّثين»[1].

فهو يرى العنوان الذي في النسخة الخطِّيَّة مختلفًا عن «العنوان السَّوِيِّ التامّ» الذي قال به الحُفَّاظ، ومفهوم كلامه أنْ يكون العنوان الذي في النُّسخة المذكورة غيرَ سَوِيٍّ وغيرَ تامٍّ؛ فإذا كان الأمر كذلك في رأيه؛ فقد وقعَ التنابذ والاختلاف بين السَّوِيِّ وغير السَّوِيِّ، أو التام والناقص، فلا يصلح - والحالة هذه - أنْ يُعَزِّزَ أحدُ المتشاكِسَيْن الآخر، فلا يكون غير السَّوِيِّ مُعَزِّزًا للسَّوِيِّ، ولا الناقص مُقَوِيًا للتامِّ؛ لاختلافهما فيما بينهما، وإنَّما تصلح التقوية إذا أمكنَ الجمعُ؛ أَمَا وقد تفرَّقت السُّبُل بين الأدلة، وتشرذمت الوجهات؛ فلا تقوية.

فثَمَّة منافرة بين أول الكلام وآخره كما هو ظاهر.

ومفاد كلام الشيخ أيضًا أنَّه لم يقف على نسخةٍ مِن «الصحيح» توافق كلام الحفاظ، ولو وقفَ لأشار إليها، ولم أقف عليها كذلك، رغم كثرة البحث والتفتيش في نسخ الكتاب[2]، وقد وقفتُ على كثيرٍ مِن أشكال التسمية غير ما وردَ في كلام ابن

(١) السابق (ص ٦٩).

(٢) ولعلِّي فتَّشْتُ في مئات المخطوطات لهذا الغرض، فلم أجد شيئًا، فمَنْ وجَدَهُ فليتكرم بالإفادة مشكورًا مأجورًا.

الكلاباذيِّ ومَن بعده مِن المذكورين آنفًا.

ولا يمكن - والحالة هذه - الاحتجاجُ بكلامهم انفرادًا على خلاف النُّسَخ العتيقة؛ لاحتمال توارد الناس على متابعة الأول منهم.

بل هو الظاهر هنا؛ بدليل تداول النُّسَخ الخَطِّيَّة لعددٍ مِن أشكال التسمية يختلف مع ما ورد في كلام ابن الصلاح وغيره في ترتيب بعض الألفاظ أو نحو ذلك(١).

والمقصود الإشارة إلى ما بين أدلة الشيخ أبي غُدَّة مِن تضادٍّ واختلافٍ؛ يمنع أَنْ يُعَزِّزَ أحدُها الآخرَ أَوْ يُقَوِّيه.

ومِن جهةٍ أخرى: فقد رجَّحَ الشيخ أبو غُدَّة عنوانَ «**الجامع المُسْنَد الصحيح المختصر مِن أُمور رسولِ اللهِ ﷺ وسُنَنِه وأَيَّامِه**»، ورآه «العنوان السَّوِيَّ التَّام»، أي بتقديم «المُسْنَد» على «الصحيح المختصر».

ولمّا ذَكَرَ الشيخ تسميةَ «**الجامع الصحيح المختصر المسند مِن أمور رسول اللَّه ﷺ وسُنَنِه وأيّامِه**»؛ رآها كذلك عنوانًا تامًّا قد اكتملَتْ فيه الصفات الأربعة؛ لولا أَنَّه قد وقع تأخيرٌ في أحدها وهو «المُسْنَد» فجاء فيها آخرًا، على خلاف الاسم السَّوِيِّ التامِّ عنده، أي الذي نَقَلَهُ عن ابن الصلاح ومَن سبقه أو تلاه.

كذا قَرَّرَ الشيخُ، وفيه إشارة إلى عدم وقوفه على ما ذَكَرَهُ ابنُ حجر في كِتَابَيْه الآخَرَيْن: «التغليق» و«النكت» بتأخير لفظ «المسند» على «الصحيح» وتقديمه على «المختصر»؛ خلافًا لما رَجَّحَه الشيخ بتقديم «المُسْنَد» على «الصحيح المختصر».

فهو عند ابنِ حجرٍ في كتابَيْهِ الآخَرَيْن: «**الجامع الصحيح المُسْنَد المختصر مِن أُمورِ رسولِ اللَّه ﷺ وسُنَنِه وأَيَّامِه**».

---

(١) وستأتي الإشارة لبعضها، وذكرتُ بقيَّتها في الكلام على «منهج البخاري» بما يُغني عن الإعادة.

وهذا هو الاسم الأشهر والأكثر تداولًا، والأوفر حظًّا مِن الدِّقة والإتقان في ضبطه ونَقْلِه، في النُّسَخِ الخطِّيَّة، وما عدا ذلك فقد وقعَ فيه التصرُّف بشكلٍ أو بآخر.

وبه قال ابن حجر في كتابَيْه المذكورَيْن كما سيأتي، والسيوطي في «التوشيح»[١]، بتقديم لفظ «الصحيح» عقب لفظ «الجامع»، وهذا القَدْر متفقٌ عليه بين نفائس النُّسَخ الخَطِّيَّة.


وهو الوارد في نسخة ابن السكن، مخطوطة تازة (رقم/ ٨٨):



والمراد منه ظاهرٌ في «الجامع الصحيح» وإنْ جرى التعبير عنه بعد ذلك بلَقَبِه ومعناه، كما هو ظاهر.

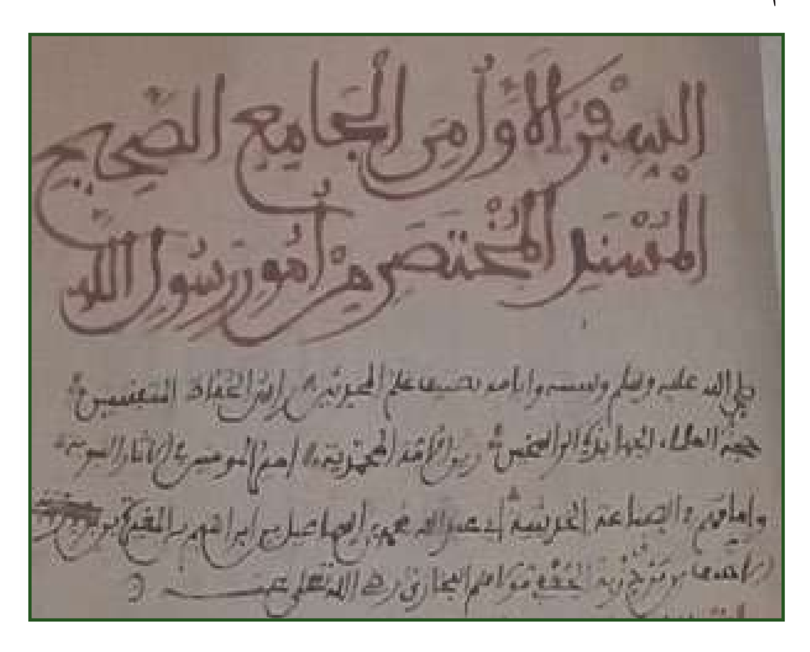
ويظهر ذلك أيضًا على ظَهْرِيَّة نسخة النعيمي، مخطوطة أحمد الثالث (رقم/ ٦٥ – ٦٧):

(١) «التوشيح شرح الجامع الصحيح» (١/ ٤٣). ويُنظر ما أسلفناه في آخر «المبحث» السابق بشأن مقدمته.



فلا خلاف بين هذه النسخ وغيرها كثير في تقديم لفظ «الصحيح» عقب لفظ «الجامع»، إنّما الخلاف في تقديم «المسند» على «المختصر» والعكس. وهي مُقَدَّمَةٌ على «المختصر» في التسمية المُقَيَّدة بخطوط نُسَّاخ «الصحيح» وأيديهم.

وكذا وردَ مُقَيَّدًا على ظهرية نسخة عبد القادر الفاسي[١] التي كتبها بخطِّه مِن أصلٍ صحيحٍ منقولٍ مِن خط أبي عمران ابن سعادة، مخطوطة الزاوية الحمزاوية بالمغرب (رقم/ ٣٩٨):



(١) مِن كبار الشيوخ في عصره؛ كما قاله الزركلي في «الأعلام» (٤/ ٤١).

وقال الفاسي في آخر الجزء الأول:



وكذا وردَ في آخر مخطوطة ولي اللَّه (رقم/ ٨٢٣):

وكذلك في آخر مخطوطة مراد ملا (رقم/ ٥٤٩):


تم الكتاب بعون الملك الوهاب
في يوم السبت خامس وعشرين شهر رجب
سنة ثلث وثلاثين و
تسعماية الهجرية

آخر الربع الرابع من الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله
عليه وسلم وسننه وأيامه والحمد لله بجميع محامده كلها ما علمت منها وما لم أعلم على
جميع نعمه كلها ما علمت منها وما لم أعلم عدد جميع خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم
والسلام والبركات والصلوات الزاكيات الناميات الصافيات الطيبات
المباركات على محمد حبيب الله وعبده ورسوله المشرف بختم النبوة الهادي
من الضلالة وعلى آله الأطهار وأصحابه

وآخر مخطوطة راغب باشا (رقم/ ٣٣٨):

عمارة بن القعقاع عن أبي زرعة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي صلى الله عليه وسلم
خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان سبحان الله وبحمده سبحان الله العظيم آخر الجامع الصحيح المسند المختصر
من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه بجميع محامده كلها ما علمت
منها وما لم أعلم على جميع نعمه كلها ما علمت منها وما لم أعلم عدد جميع خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم والسلام
والبركات والصلوات الزاكيات الناميات الصافيات الطيبات المباركات على محمد حبيب الله وخليله وعبده
ورسوله المشرف بختم النبوة والرسالة الهادي من الضلالة الذي بسببه تحصل السعادات وتنزل البركات و
ببركته تدفع البليات وبمتابعته تنال الدرجات العاليات وعلى آله الأطهار وصحابته الأبرار وأزواجه الطاهرات
أمهات المؤمنين وذريته الأخيار ومن تبعهم إلى يوم الدين واتفق الفراغ منه يوم الأربعاء لسادس عشرة ليلة خلون
من شهر رجب المرجب حجة فرغ من تحريره في وقت الضحى يوم الجمعة من شهر مبارك ربيع الأول لسنة أربعين
وثمان مائة حرره سيف الدين بن محمد بن سيف الدين بن محمد بن زين الدين علي أصلح الله عواقبه ولمن
اي رحمت عالمين رحمت ارزنت طغيان ما جانه عصمت لطفي كن ورو يكرهان از ما چون بشتي عاصيان ارزنت

وكذا في آخر مخطوطة آيا صوفيا (رقم/ ٨٢١).

وهو الاسم المعتمد عند ابنِ حجر العسقلانيِّ في كتابَيْن له:

أولهما: «تغليق التعليق»:

حيثُ قال ابنُ حجر في صدْره ما نصه: «أما بعد؛ فإنَّ الاشتغال بالعلم خيرٌ عاجلٌ، وثوابٌ حاصلٌ؛ لا سيما علم الحديث النبوي، ومعرفة صحيحه مِن مُعَلَّلِه، وموصولِه مِن مُرْسَلِه، ولما كان كتاب **(الجامع الصحيح المُسْنَد المختصر مِن أمور سيِّدِنا رسولِ اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم وسُنَنِه وأيّامه)** تأليف الإمام الأوحد، عمدة الحفاظ، تاج الفقهاء: أبي عبد اللَّه محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري، رحمه اللَّه وشكر سعيه؛ قد اختصَّ بالمرتبة العُليا» إلخ[(١)].

وصورته في «التغليق» بخطِّ السخاوي، مخطوطة مراد ملا (رقم/ ٣٦٥):

وكان ابن حجر قد انتهى مِن كتابه «**هُدَى السَّاري**» قبل كتابه «تغليق التعليق»، وذَكَرَ في «الهُدَى» فصلًا مختصرًا؛ جَعَلَه «كالعنوان لذلك التخريج» الكبير يعني «التغليق»، وأوردَ في آخر الفصل المشار إليه خطبةَ مَن أرادَ أنْ يؤلِّف في هذا الباب، إلخ[(٢)].

(١) «تغليق التعليق» (٢/ ٥).

(٢) «هُدَى السَّاري» مخطوطة داماد إبراهيم (رقم ٣٠٨) [ق/ ٥٤/ ب] ومخطوطة داماد إبراهيم أيضًا (رقم ٣١٠) [ق/ ١٨/ ب]، (ص ٧٢، ط: السلفية).

وصورة ذلك في مخطوطة الظاهرية (رقم/ ٨٣٣) [ق/ ٤٥/ ب][1]:

وكذا في مخطوطة مراد ملا (رقم/ ٤٨٨) [ق/ ٥٠/ أ]:

(١) المستفاد مِن الهامش المذكور في هذه المخطوطة والتي تليها وما يقابله في المتن؛ أَنَّ ابن حجر رأى الفصل المذكور في «الهُدَى» يستحقُّ الإفراد بالتصنيف، ونبَّه على مَن أراد إفراده أَنْ يُقَدِّمَ له بمقدمةٍ ذَكَرَها، ويضع له اسمًا وهو: «التشويق إلى تغليق التعليق»، فهل هذا هو «التشويق» الذي ذَكَرَهُ السخاويُّ في «الجواهر» (٢/ ٦٦٦) ضمن مصنفات ابن حجر وإِنْ باختلافٍ في اسمه؟ أم غيره؟ لعلَّه هو؛ والله أعلم؛ فليُحَرَّر.

وثانيهما: «النكت على صحيح البخاري»:

حيثُ قال ابن حجر: «فإنَّه سمَّاه: **(الجامع الصحيح المُسْنَد المختصر مِن أمور رسول اللَّه ﷺ وسُنَنِه وأيَّامه)**» إلخ[1].

وصورته في مخطوطة الأزهر (رقم/ ٢٩٥) [ق/ ٣/ ب]:

التكرار عملاً بشرط الاختصار يسر الله إكماله الفصل الأول
فيه في بيان شرطه أعلم علمني الله وإياك أن البخاري لم يوجد عنه تصريح بشرط معين وإنما
يؤخذ ذلك من معنى تسميته الكتاب والاستقراء من تصرفه فأما أولاً فإنه سماه الجامع
الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه فعرفنا

فثبت بهذا عدم التزام ابن حجر بالاسم الذي كتبه أولًا في «الهُدَى»، وتمسُّكه فيما بعدُ بالتسمية المختارة، بحيثُ كرَّرها في كتابَيْن تاليين لكتاب «الهُدَى».

ولم يذكر الشيخ أبو غُدَّة هذَيْن الموضعين؛ فلعلَّه لم يقف عليهما، أو لم يذكرهما عند تأليفه كتابه.

فما ذَكَرَه ابنُ حجرٍ في كتابَيْه هذَيْن هو المعتمدُ والمستقرُّ عنده، وهو الآكد في حكاية مذهبه ورأيه عمَّا ذَكَرَه قبلهما في «الهُدَى».

ويجدُر التنبيهُ إلى أَنَّ هذه التسمية التي ذكرها ابنُ حجر في «التغليق» و«النكت»؛ قد وافقه عليها السيوطيُّ في مطلع «التوشيح»[2] الذي عَلَّقَه على «صحيح البخاري»، وقد أخذَ السيوطيُّ مادة مقدمة كتابه - بعد هذا الموضع - مِن **«هُدَى السَّاري»**.

فهذا التحرُّر وتلك المخالفة التي وقعتْ مِن السيوطي لكتاب ابن حجر في

(١) «النكت على صحيح البخاري» (١/ ٧٥).

(٢) «التوشيح شرح الجامع الصحيح» (١/ ٤٣).

هذا الموضع، دون ما بعده ممَّا أخذه السيوطي عن كتاب ابن حجر؛ كلُّ هذا يفتح الباب واسعًا، ويثيرُ التساؤل: هل جاء ذلك عفوًا وعرَضًا دون قصدٍ مِن السيوطي؟ أم قصدَه بناءً على أمرٍ يعلَمُه عن ابن حجر؟ خاصةً أنّ ابن حجر رغم كثرة القراءات عليه وطول المدة؛ وتعدُّد النُّسَخ التي وردَ عليها خطُّه إلى قُبيل وفاته؛ لم يُؤْثَر عنه أيُّ تغييرٍ في هذا الموضع.

فهل أراد ابنُ حجرٍ التغيير فلم يستطع لتفشِّي الكتاب في الناس؛ فاكتفى بالتغيير في كتابَيْه الآخرين: «التغليق» و«النكت»؛ فعَلِمَ السيوطيُّ تلك النيَّة عند ابن حجرٍ بطريقٍ أو بآخَر؟ أم أَنَّه اعتمدَ على ترجيح آخر الأمرَيْن مِن ابن حجرٍ، وهو المذكور في «التغليق» و«النكت»؟

ومهما يكن مِن أمرٍ؛ فلم يَثْبُت ابنُ حجر على ما ذَكَرَهُ في «الهُدَى»، وتَجاوَزَه إلى العنوان الشامل الدقيق الذي ذَكَرَه في كتابَيْه الآخَرَيْن.

فلا مجال والحالة هذه للتشنيع على ابنِ حجر أو اتهامه بشيءٍ قديمٍ قد تَجَاوَزَهُ إلى غيره، بغَضِّ النظر عن أسبابه ودوافعه في الموضع ا لقديم.

فلا يُقال والحالةُ هذه: لعلّه «كتبَ هذا الاسم في حالِ شُغْلِ خاطرٍ» فضلًا عن حَمْلِ ذلك على «العارض الذي يَعْرِض على الذِّهن فيُشَتِّتُه ويُضْعِفُ ضبطه».

فالأمر ليس خاصًّا بضعف ضبطٍ أو تَشَتُّتِ ذِهْنٍ لشُغْلِ خاطرٍ أو نحو هذا؛ وإِنَّما هو الترجيحُ بين أسماءٍ واردةٍ، اطَّلَعَ عليها ابنُ حجر، فاختار واحدًا منها، ثم رجع عنه.

فإِنْ لم يكن؛ فهو على أدنى تقدير؛ مجرَّدُ تسامحٍ في اللفظ، وإيراد الكلام بمعناه دون التقيُّد بلفظه؛ لكنَّه - لكثرة ممارسته ومخالطته للنُّسَخ الخطِّيَّة - جاء موافقًا للوارد في بعضها.

خاصة أنَّه ما مِن إمامٍ إِلَّا وقع وَسْمُ كتابِه مرةً باسْمِه العَلَمِيِّ الوارد عن مؤلِّفه،

ومرَّاتٍ بأسماءٍ لَقَبِيَّة أخرى، تقتصر على بعض ألفاظه أو بعض ألقابه ومعانيه.

ومهما كانت الأسبابُ؛ فإنَّ الإتيان في «الهُدَى» بلفظ «حديث» بدل «أُمور»، مع ترك لفظ «المختصر»؛ كلّ هذا يؤكّد قَصْده كتابة التسمية على هذا النحو، مما يشي بنقلها مِن مصدرٍ آخر سابقٍ عليه؛ وقد اتضح ذلك كما سيأتي.

ولو وقع اللفظ مِن ابنِ حجرٍ سهوًا أو خطأً وأراد التقيُّد به؛ لاستدركه قبل أو بعد أو أثناء قراءة مِن هذه القراءات الكثيرة التي قُرِئتْ عليه، وأثبتَ خطَّه في نُسَخِ القارئين، فضلًا عمَّا يُتَوَقَّع مِن قراءات ابنِ حجرٍ الخاصة لكتابه، ومراجعاته له مرارًا أثناء كتابة «فتح الباري» أو «تغليق التعليق» أو غيرهما مِن كتبه المتصلة بكتاب البخاري بشكلٍ أو بآخر.

فالظاهر أنَّها هكذا وقعتْ له أثناء تأليفه «الهُدَى» وانتشر الكتاب؛ فلمّا حرَّر الأمرَ رجعَ عنها إلى غيرها، مكتفيًا ببيان التسمية الجديدة في كتابَيْن مشهورَيْن جديدَيْن له، خاصةً في ذاك الزمن الذي لم تكن فيه طباعة؛ إنَّما هي الكتابة بالأيدي؛ ومِن ثَمَّ يلزم مِن التغيير في الكتب إعادة الكتابة والانتساخ مرةً أخرى، وفي هذا مِن المشقّة على النَّفس والغير ما فيه، فكان الطريق الأسهل والأيسر هو البيان في الكتابَيْن الجديدَيْن المختصَّين بالبخاري أيضًا.

وهذه سمة بارزة وطريقة معهودة لابن حجر في «فتح الباري»، فلا يكاد يُغَيِّر شيئًا كتبَه؛ إنَّما يرجع عنه أو يوضِّحه في موضعٍ لاحقٍ مِن الكتاب نفسه، وهذا ظاهرٌ جدًّا لمَن مارَسَ «الفتح» وخالَطَه، كما سيأتي.

ومِن ثَمَّ يمكن صياغة الجواب عن ابن حجرٍ مِن وجوهٍ؛ كالتالي:

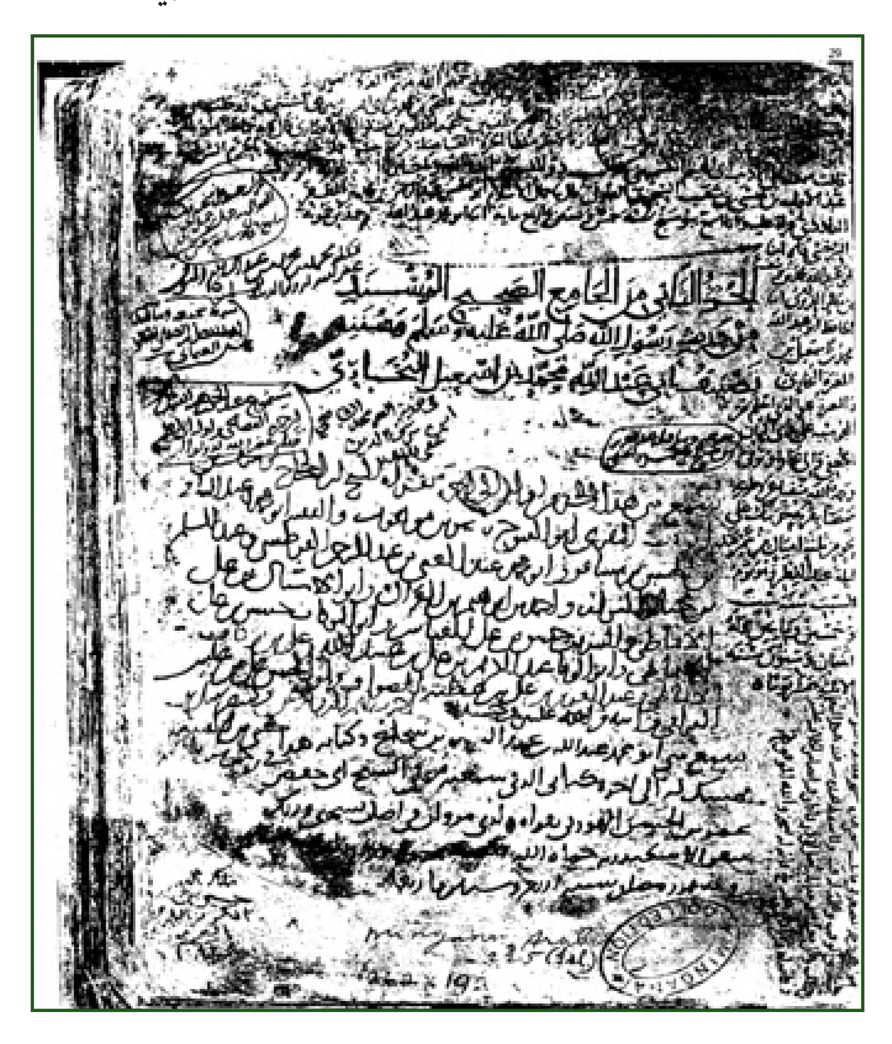
الجواب الأول:

أنَّ ابن حجر لم يخترع التسمية مِن لدنه، ولم يكن بِدْعًا مِن الناس، وإنما تَلَقَّاها عمَّن قبله، فكتبها في «الهُدَى» كما تَلَقَّاها، وبناءً عليه لم تكن ثمَّة ضرورة مُلِحَّة لتغيير

ما وقع في «الهُدَى»، وإعادة الكتابة، وإجبار الناس على اكتتابه مرةً أخرى بناءً على هذا الخَطْب الهيِّن؛ نظرًا لوروده ووجوده في نُسَخٍ تقع للناس كما وقعتْ لابن حجر؛ خاصة مع وجود السبيل في كتبٍ أخرى ذي صلةٍ بالبخاري وكتابه، يمكن لابن حجر فيها كتابة ما يراه بعد «الهُدَى» راجحًا لديه.

ومعلومٌ أَنَّ «صحيح البخاري» قد وقعتْ روايته لابن حجر مِن غير وجهٍ، منها: رواية الأَصِيليِّ عن أبي زيدٍ عن الفَرَبْرِيِّ عن البخاري[(١)].

وبالنظر في العنوان الذي ذَكَرَهُ ابن حجر في «الهُدَى»: «**الجامع الصحيح المُسْنَد مِن حديث رسول اللَّه صلى اللَّه عليه وسلم وسُنَنِه وأيَّامِه**»؛ نجده يكاد يتطابق مع العنوان الوارد على القطعة المصرية المتداولة مِن رواية الأَصِيلِيِّ، وصورته:

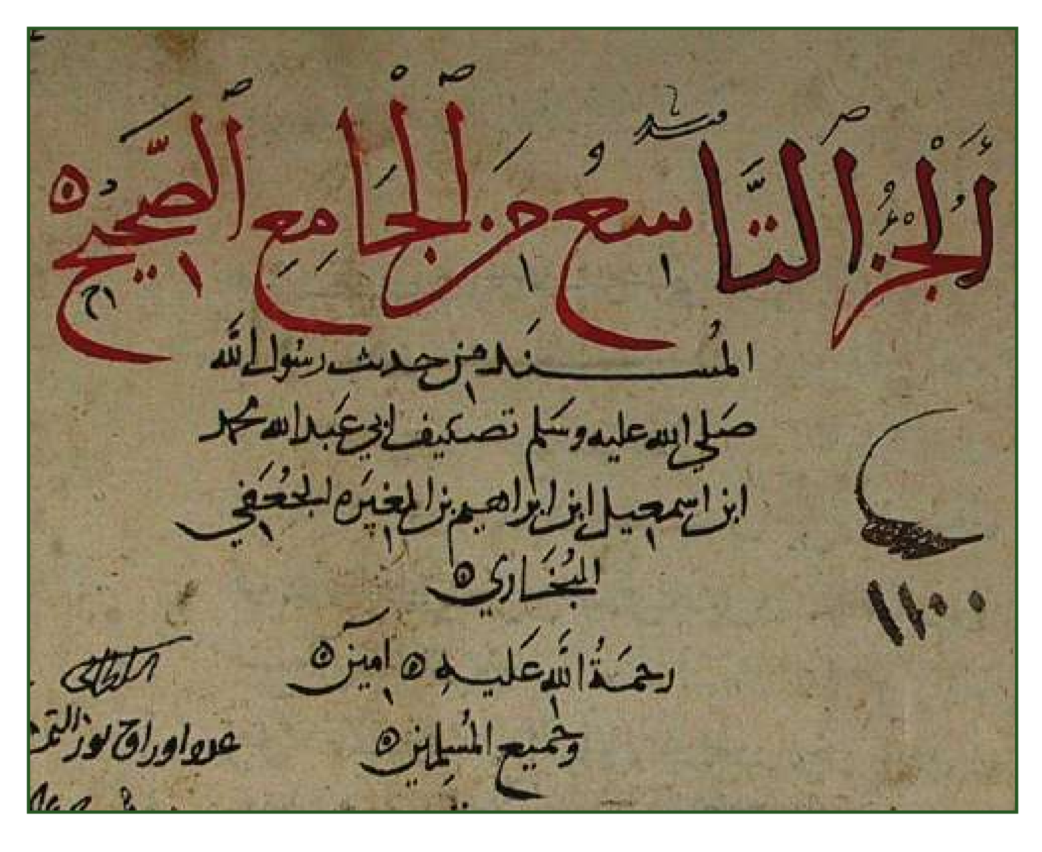

الجزء الثاني من الجامع الصحيح المسند
من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه
تصنيف أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

(١) وقد أشار ابنُ حجرٍ لذلك في مواضع منها: آخر «تغليق التعليق» (٥/ ٤٤٦).

فهو يتطابق مع التسمية التي ذَكَرَها ابنُ حجر في «الهُدَى» عدا لفظة واحدة فقط في آخره، وهي «وأَيَّامه» عند ابن حجر؛ فلم تَرِد في صورة قطعة مخطوطة «الأَصِيلِيِّ» التي وصلَتْنا، ولعلّها كانت عليها في موضعٍ آخر، أو على نسخةٍ أخرى مِن مخطوطات رواية الأَصِيلِيِّ.

فما ذَكَرَه ابنُ حجر في «الهُدَى» ليس منه، ولم يخترعه مِن لدنه؛ فقد جاءتْ به النُّسَخ العتيقة كما ترى.

ونجد قريبًا مِن هذا العنوان أيضًا في ظَهْرِيَّة مخطوطة الفاتح (رقم/ ١١٠٠) وفيه: «**الجامع الصحيح المسند مِن حديث رسول اللّه ﷺ**»، **ولم يذكر «وسننه وأيّامه»**.



فهذا كلّه يشي بتَلَقِّي ابن حجر التسمية كما كتبها في «الهُدَى» مِن بعض النُّسَخ القديمة التي وصلته، وأنّه لم يخترعها مِن لدنه.

بل لا يظهر سوى ذلك؛ لأنَّه لا يمكن له اختراع عنوان كهذا مِن لدنه؛ لأنَّه يتخطَّى العنوان اللَّقَبِيَّ إلى اسمٍ عَلَمِيٍّ بصفاتٍ محدَّدةٍ: «**الجامع، الصحيح، المُسْنَد، مِن حديث رسول اللَّه ﷺ**».

الجواب الثاني:

وعلى فَرْضِ عدم تَلَقِّيه لها عن النسخ العتيقة؛ فيقال: قد اشتهر تصرُّف الناس في الإشارة لكتاب البخاري بألقابٍ وأوصافٍ شتَّى، تدور في فلك اسمه الذي سمَّاه به البخاري رحمه الله، فلم يكن ابن حجر بِدْعًا مِن ذلك أيضًا لو أرادَ تسميتَه بلَقَبِهِ؛ لكنه لمخالطته كلام أهل العلم وتأثُّره به؛ قد وقع التشابهُ بين كلامِه وكلامِهم، فوافقتْ تسميتُه وإشارتُه تسميةَ غيرِه وإشارتِه للكتاب نفسِه.

أي أنَّه قد ذَكَرَ التسمية في هذا الموضع بغير نصّها، وتصرَّف فيها، على عادة الناس في الإشارة للكتاب بالاسم غير العَلَمِيِّ، فمُسْتَقِلٌّ ومُسْتَكْثِرٍ مِن ألفاظها.

ويمكن الاحتجاج بقول ابن حجر: «مِن حديث رسول اللَّه ﷺ»؛ فهو تعبيرٌ بالمعنى لا اللفظ؛ لأنَّ الوارد في تسمية البخاري: «مِن أمور رسول اللَّه ﷺ» كما سيأتي.

ولا شك أنَّ التعبير بـ«أمور» أعم وأشمل مِن التعبير بـ«حديث».

والقصدُ في هذا الجواب الإشارةُ لاحتمال تصرُّف ابن حجر في التسمية التي أوردها في هذا الموضع، وعدم التزامه بنصِّ تسمية البخاري لكتابه، ومِن ثَمَّ لا يمكن اعتبار هذه التسمية المذكورة في «الهُدَى» تسميةً أخيرة منقولةً بنصّها، قد تقيَّد ابنُ حجر فيها بلفظ البخاري؛ لأنَّها ليستْ كذلك، وبناءً عليه لا يمكن مُحاكمتُها بطريق مُحاكمة التسميات المنصوصة المنقولة بلفظها ونصِّها دون تصرُّفٍ، فضلًا عن محاولة تلفيقها أو التغيير عليها لتتفق مع التسميات المنقولة بلفظ صاحبها.

وهذا الجواب ضعيفٌ عندي؛ والأول قبله؛ والثالث بعده: أقوى وأصح وأظهر؛

ومِن ثَمَّ فهُمَا أَوْلَى بالقبول مِن هذا الثاني؛ والله أعلم.

فأَمَّا الجواب الثالث: فإنَّ ثبوت التسمية الواقعة في «الهُدَى» قبل ابنِ حجر يؤكِّد تلَقِّيه لها عن غيره كما أسلفتُه في الجواب الأول؛ لكن الظاهر أنَّه قد حرَّر هذا الموضع وحَقَّقَه بعد كتابته في «الهُدَى»؛ فلم يجدها تسميةً راجحةً، إمَّا لتصرُّف الرواة أو النُّسَّاخ فيها؛ أو غير ذلك مِن الأسباب؛ ومِن ثَمَّ عاد فاعتمدَ التسميةَ المشهورة المتقنة والصحيحة والراجحة للكتاب في كتابَيْن لاحِقَيْن.

وكان ابن حجر قد انتهى مِن تصنيف «الهُدَى» سنة ٨١٣، وظلَّ يُقْرَأ عليه إلى قُبَيْل وفاته سنة ٨٥٢، أي نحو ٣٩ سنة، وعلى الرغم مِن هذه المدة الطويلة لم يقم باستدراك لفظة «المختصر» التي سقطتْ مِن تسمية «الصحيح» في «الهُدَى» مثلًا.

ولعل سبب عدم الاستدراك يرجع لأمور:

إحداها: خاصٌّ بشأن التسمية ومظنَّة شهرتها وتداولها، وبناءً عليه لا يُتَوَقَّع فيها السقط أو نحوه.

وثانيها: خاصٌّ بطريقة القراءة بالسرعة المعهودة في مجالس القراءة، فلا يكاد يلتفت أحدٌ لسقط لفظةٍ في شيءٍ مشهورٍ كهذا.

فالكتاب وإنْ قُرِئَ على ابن حجر؛ لكنّه سَمِعَهُ مرارًا بأُذُنِه هو التي تسمع الصواب الذي يعرفه، لا بأُذُن الحاضرين وما يعرفونه.

وثالثها: تفشِّي نُسَخ «الهُدَى» في الناس، وسَيْرُ الركبانِ بها، ومِن ثَمَّ تعسُّر وصول الاستدراك لأصحاب هذه النُّسَخ جميعًا.

ومِن قبلُ كان الجاحظ قد فَطِنَ لموضعٍ في «كتاب البيان والتبيين» فلمّا قيل له: «فَغَيِّرْه؛ قال: فكيف لي بما سارتْ به الركبانُ؟ فهو في كتابه على خطئه»[١].

---

(١) تضمين مِن «معجم الأدباء» لياقوت (٥/ ٢١٠٩ – ٢١١٠).

فلعلَّ ابنَ حجرٍ قد فَطِنَ لذلك فلم يُغَيِّره أيضًا لانتشار النُّسَخ في الناس، فتركه على حاله، خاصةً مع وروده في نُسَخٍ خطّية يعلمها الناس، مكتفيًا في ذلك بإثبات ما رآه راجحًا تامًّا في كتابَيْن آخَرَيْن له، مُتأخِّرَيْن على كتاب «الهُدَى».

وهذه طريقة معهودة لابن حجر في «شرح البخاري»، فلم يكن يُعيد كتابةَ الأبواب التي سبقتْ له، ويكتفي بالاستدراك عليها في المواضع والمناسبات اللاحقة في «الصحيح».

وربما أضاف تنبيهًا في الموضع السابق؛ لا يلزم منه إعادة الكتابة.

فمثلًا عَلَّقَ البخاريُّ روايةً في «كتاب الزكاة» و«كتاب التوحيد»، لم يقف عليها أثناء كتابته في «الزكاة»، فلمّا وقفَ عليها في «التوحيد» قال: «وقد ذكرتُ في (الزكاة) أني لم أقف على رواية وَرْقَاء هذه المُعَلَّقَة، ثم وجدتُها بعد ذلك عند كتابتي هنا»، فذَكَرَ الرواية ومَن وصَلَها إلخ، واقتصر في «كتاب الزكاة» على إضافة قوله: «تنبيه: وقفتُ على رواية وَرْقَاء موصولةً، وقد بينتُ ذلك في كتاب التوحيد»[(١)].

فالرواية الموصولة بتفاصيلها في الموضع اللاحق، وهو «كتاب التوحيد»، ولا يوجد ثمة اضطرار لأحدٍ على إعادة كتابة ما مضى في «الزكاة»؛ فلم يُعِد ابنُ حجر كتابته، والتنبيه الذي أضافه في «الزكاة»؛ لا يستلزم منه إعادة الكتابة؛ والظاهر مِن طريقته أنَّه أضافه على هامش نسخته، أو نسخة بعض تلامذته أثناء المراجعة أو الإملاء.

ومثلُ هذا كثيرٌ في طريقة ابن حجر في «شرحه»[(٢)].

والمقصود الإشارة إلى طريقة ابن حجر في كتابة ما يريد في المواضع والمناسبات اللاحقة في «شرحه»، دون إعادة كتابة الأبواب والمواضع السابقة

(١) «فتح الباري» (٣/ ٢٨٠ – ٢٨١، ١٣/ ٤١٧ رقم ١٤١٠، ٧٤٣٠).

(٢) ينظر على سبيل المثال: المصدر السابق (١٣/ ٢١٩، ٢٨٢، ٣٤٩، ٤١١).

التي يستدرك عليها.

فهذا الموضع المذكور في «الهُدَى» في تسمية «الصحيح»؛ مِن جنس تلك الطريقة المعهودة لابن حجر.

وقد تَرَكَهُ كما هو، لم يُغَيِّره، مكتفيًا بالتغيير في موضعين آخَرَيْن متّصلين بكتاب البخاري أيضًا.

وأعمال ابن حجر حول البخاري لم تقف عند «الهُدَى» ليُحَاكَم الرجل وعبارته بناءً عليه فقط، فكان لا بد مِن البحث في أعماله الأخرى عند تحرير التسمية التي أرادها واعتمدَها، وهل ثمّة اتفاق بين كتب ابنِ حجرٍ على هذه التسمية؟ أم ثمّة اختلافات بينها؟

وقد اقتصر الشيخ أبو غدة وغيره على ما في «الهُدَى»، رغم وجود الأتمّ والأوضح عند ابن حجرٍ نفسه في كتابَيْن آخَرَيْن متأخِّرَيْن له حول البخاري أيضًا؛ كما أسلفتُه، فالمعتمد عند ابن حجر: ما في الكتابَيْن المتأخِّرَيْن اللاحقَيْن له على السابق في «الهُدَى»، أي «الجامع الصحيح المُسْنَد المختصر مِن أمور رسول اللَّه ﷺ وسُنَنِه وأيَّامه».

ولعلَّهم تركوا لنا هذا الموضع لنستدركه، كما سنترك لمَنْ خلفنا مواضع أخرى يستدركها علينا، والله يشملنا جميعًا بعفوه ومغفرته، ويتولَّانا برحمته ورضوانه.





خاتمة

وإذْ وصلنا إلى ما وصلنا إليه؛ فيمكن أن نلخص البحث فيما يلي:

أولًا: لم يكن ابن حجر بدْعًا مِن الناس في تسمية «صحيح البخاري» بما وقع عنده في «هُدَى السَّاري»، فقد سُبِقَ إلى ذلك مِن بعض النُّسَخ الخطِّيَّة، منها القطعة المصرية العتيقة مِن رواية الأَصِيلِيِّ.

ومِن ثَمَّ لم ينفرد ابن حجر بما أوردَه في «الهُدَى» ولم يخترعه مِن لدنه؛ بل الظاهر تَلَقِّيه ذلك عن غيره.

ثانيًا: لم يستقرّ ابنُ حجرٍ على ما أوردَه في «الهُدَى»، وإنَّما غَيَّره وتَرَكَهُ وتجاوَزَهُ إلى العنوان الشامل التامّ، المذكور في كتابَيْه الآخَرَيْن: «تغليق التعليق» و«النكت على صحيح البخاري»، وقد أَلَّفهما بعد «الهُدَى»، فهما المعتمدُ المستقرُّ عنده، وهما آخر الأَمْرَيْن لابنِ حجرٍ.

ولا مجال بعد ذلك للتلميح بانفراد ابنِ حجر عن غيره مِن العلماء، أو التصريح بمخالفته لهم.

نعم؛ بَقِيَ «الهُدَى» يُقْرأ على ابن حجر حتى قُبَيْل وفاته بأيّام؛ فلم يُغَيِّر ما وقعَ فيه؛ إمَّا لتفشِّي الكتاب في الناس، أو لانتشار كِتَابَيْه الآخَرَيْن ومعرفة الناس ما فيهما، أو غير ذلك مِن أسبابٍ؛ لكنّه لم يكن مضطرًّا إلى إعادة تبييض هذا الموضع مِن «الهُدَى»، خاصةً في ظلِّ حالة الكتابة وطريقتها في عصره.

ثالثًا: اعتاد الناس على اختصار تسمية «صحيح البخاري»، والإشارة إليه ببعض اسمه أو معناه، على سبيل الوصف واللَّقَب لا التسمية، ولا ضير في ذلك بعد تثبيت

وتأكيد الألفاظ التي اعتمدها البخاريُّ في تسمية «صحيحه»، على السياق والترتيب الذي أرادَهُ، والذي يُمكن استخلاصُه مِن النُّسَخ الخطِّيَّة.

رابعًا: على كلِّ ناشرٍ يتصدَّى لنشر «صحيح البخاري» أنْ ينشره باسمه الذي تَرَكَهُ البخاريُّ، وهو: «**الجامع الصحيح المُسْنَد المختصر مِن أمور رسول اللَّه ﷺ وسُنَنِه وأيَّامِه**»؛ خاصةً مع ما يُبْنَى على اسمِه مِن قضايا وأبحاث.





المصادر والمراجع

المخطوطات:

١- الجواهر والدرر، للسخاوي، مخطوطة مكتبة الأحقاف، بتريم (رقم/ ٢٠٣٥).

٢- صحيح البخاري، مخطوطة أحمد الثالث (أرقام/ ٦٥، ٦٦، ٦٦م، ٦٧).

٣- صحيح البخاري، مخطوطة الظاهرية (رقم/ ٧٣٢).

٤- صحيح البخاري، مخطوطة آيا صوفيا (رقم/ ٧٧٨).

٥- صحيح البخاري، مخطوطة آيا صوفيا (رقم/ ٨٢١).

٦- صحيح البخاري، مخطوطة تازة، بالمغرب (رقم/ ١٠٣).

٧- صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم (رقم/ ٢٦٦).

٨- صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم (رقم/ ٢٦٧).

٩- صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم (رقم/ ٢٦٨).

١٠- صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم (رقم/ ٢٦٩).

١١- صحيح البخاري، مخطوطة راغب باشا (رقم/ ٣٣٨).

١٢- صحيح البخاري، مخطوطة الزاوية الحمزاوية، بالمغرب (رقم/ ٣٩٨).

١٣- صحيح البخاري، مخطوطة كوبريلي (رقم/ ٣٦٢).

١٤- صحيح البخاري، مخطوطة لالي لي (رقم/ ٦٠٦).

١٥- صحيح البخاري، مخطوطة لالي لي (رقم/ ٦١٤).

١٦- صحيح البخاري، مخطوطة مراد ملا (رقم/ ٥٤٩).

١٧- صحيح البخاري، مخطوطة مراد ملا (رقم/ ٥٧٧).

١٨- صحيح البخاري، مخطوطة ولي الدين (رقم/ ٤٩٠).

١٩- صحيح البخاري، مخطوطة ولي اللّٰه (رقم/ ٨٢٣).

٢٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم باشا (رقم/ ٣١٢).

٢١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم باشا (رقم/ ٣١٣).

٢٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم باشا (رقم/ ٣١٤).

٢٣- فتح الباري شرح صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم باشا (رقم/ ٣١٥).

٢٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم باشا (رقم/ ٣١٦).

٢٥- فتح الباري شرح صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم باشا (رقم/ ٣١٧).

٢٦- فتح الباري شرح صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم باشا (رقم/ ٣١٨).

٢٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم باشا (رقم/ ٣١٩).

٢٨- فتح الباري شرح صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم باشا (رقم/ ٣٢٠).

٢٩- فتح الباري شرح صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم باشا (رقم/ ٣٢١).

٣٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري، مخطوطة داماد إبراهيم باشا (رقم/ ٣٢٢).

٣١- فتح الباري شرح صحيح البخاري، مخطوطة مكتبة علي بن يوسف بن تاشفين (رقم/ ٦٧٨).

٣٢- النكت على صحيح البخاري، لابن حجر، مخطوطة الأزهرية (رقم/ ٢٩٥).

٣٣- هُدَى السَّاري، مخطوطة الأزهر (رقم/ ٨٥٩٤٨).

٣٤- هُدَى السَّاري، مخطوطة الإسكوريال (رقم/ ١٤٤٩).

٣٥- هُدَى السَّاري، مخطوطة الإسكوريال (رقم/ ١٤٥٠).

٣٦- هُدَى السَّاري، مخطوطة المكتبة الظاهرية (رقم/ ٨٢٣).

٣٧- هُدَى السَّاري، مخطوطة جامعة الرياض (رقم/ ٢٤٥٦).

٣٨- هُدَى السَّاري، مخطوطة جامعة الإمام محمد بن سعود (رقم/ ١٨٠٤).

٣٩- هُدَى السَّاري، مخطوطة جامعة الملك سعود (رقم/ ٣٠١٥).

٤٠- هُدَى السَّاري، مخطوطة داماد إبراهيم (رقم/ ٣٠٨).

٤١- هُدَى السَّاري، مخطوطة داماد إبراهيم (رقم/ ٣١٠).

٤٢- هُدَى السَّاري، مخطوطة داماد إبراهيم (رقم/ ٣١١).

٤٣- هُدَى السَّاري، مخطوطة رئيس الكتاب (رقم/ ١٩٥).

٤٤- هُدَى السَّاري، مخطوطة رئيس الكتاب (رقم/ ٧٠).

٤٥- هُدَى السَّاري، مخطوطة شهيد علي (رقم/ ٤٣٢).

٤٦- هُدَى السَّاري، مخطوطة طرخان والدة السلطان (رقم/ ٥٤).

٤٧- هُدَى السَّاري، مخطوطة طرخان والدة السلطان (رقم/ ٥٥).

٤٨- هُدَى السَّاري، مخطوطة عاطف أفندي (رقم/ ٥٠٩).

٤٩- هُدَى السَّاري، مخطوطة علي بن يوسف بن تاشفين (رقم/ ٣٠٤).

٥٠- هُدَى السَّاري، مخطوطة قليج علي (رقم/ ٢٧٨).

٥١- هُدَى السَّاري، مخطوطة كوبريلي (رقم/ ٤٥٧).

٥٢- هُدَى السَّاري، مخطوطة لالي لي (رقم/ ٥٣٩).
٥٣- هُدَى السَّاري، مخطوطة مراد ملا (رقم/ ٤٨٨).
٥٤- هُدَى السَّاري، مخطوطة مكتبة الحرم المكي (رقم/ ١٢٦٥).
٥٥- هُدَى السَّاري، مخطوطة مكتبة الحرم المكي (رقم/ ١٢٦٦).
٥٦- هُدَى السَّاري، مخطوطة مكتبة دار الإفتاء السعودية (رقم/ ٨٦/ ١٢).
٥٧- هُدَى السَّاري، مخطوطة ولي الدين جار اللَّه (رقم/ ٤٢٥).
٥٨- هُدَى السَّاري، مخطوطة يَنِّي جامع (رقم/ ٢١١).

المطبوعات:

٥٩- الإمام البخاري وصحيحه، للدكتور عبد الغني عبد الخالق، الناشر: دار المنارة، السعودية، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
٦٠- إنباء الغمر بأنباء العمر، لابن حجر، تحقيق: حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩هـ = ١٩٦٩م.
٦١- تاج العروس، لمحمد مرتضى الزَّبيدي، تحقيق: مجموعة من المحققين، وزارة الإعلام بالكويت.
٦٢- تحقيق اسمي «الصحيحين» واسم «جامع الترمذي»، لعبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب؛ دار القلم، ببيروت، ط١، ١٤١٤هـ = ١٩٩٣م.
٦٣- تغليق التعليق على صحيح البخاري، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تحقيق: سعيد عبد الرحمن موسى القزقي، المكتب الإسلامي، بيروت؛ دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٠٥هـ = ١٩٨٥م.
٦٤- التلخيص شرح الجامع الصحيح للبخاري، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، تحقيق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض - السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ = ٢٠٠٨م.
٦٥- التوشيح شرح الجامع الصحيح، لأبي الفضل جلال الدين السيوطي، تحقيق: رضوان جامع، مكتبة الرشد، السعودية، ط١، ١٤١٩هـ = ١٩٩٨م.
٦٦- الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، تحقيق: إبراهيم باجس عبد المجيد، دار ابن حزم، ط١، ١٤١٩هـ.
٦٧- حياة البخاري، للشيخ محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمود الأرنؤوط، دار النفائس، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ = ١٩٩٢م.

٦٨- رجال صحيح البخاري المسمى الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، لأبي نصر أحمد بن محمد الكلاباذيِّ، المحقق: عبد الله الليثي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٤٠٧، الموافق ١٩٨٧م.

٦٩- الشذا الفَيَّاح مِن علوم ابن الصلاح، للأبناسي، تحقيق: صلاح فتحي هَلَل، مكتبة الرشد، السعودية.

٧٠- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ= ١٩٩٢م.

٧١- عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، دار الفكر، مصوَّر عن الطبعة المنيرية.

٧٢- فهرس ابن عطية، لأبي محمد عبد الحق بن عطية المحاربي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الأجفان، ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

٧٣- فهرسة ابن خَيْر الإشبيلي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، محمود بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط١، ٢٠٠٩م.

٧٤- مقدمة ابن الصلاح، تحقيق: د. عائشة عبد الرحمن، دار المعارف، القاهرة.

٧٥- النكت على صحيح البخاري، لابن حجر، تحقيق: هشام السعيدني، ونادر مصطفى، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

٧٦- هُدَى السَّاري لمقدمة فتح الباري، لابن حجر، أشرف على تحقيقه: شعيب الأرنؤوط وغيره، الرسالة العالمية، بيروت، ط١، ١٤٣٤هـ= ٢٠١٣م.

٧٧- هُدَى السَّاري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، لأحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، قام بإخراجه: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة.

٧٨- هُدَى السَّاري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، تحقيق: عبد القادر شيبة الحمد، طُبع على نفقة الأمير سلطان بن عبد العزيز، ط١، ١٤٢١هـ= ٢٠٠١م.

٧٩- هُدَى السَّاري مقدمة فتح الباري، لابن حجر، تحقيق: نظر الفريابي، دار طيبة، ط١، ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.